

القول في الوفاء

في معرفة القفاف

[المشقوقة واليابسة]

تأليف الإمام العالم العلامة

علوي بن أحمد بن حسن بن عبد الله الحداد

عفا الله عنه

ترجمة

الحبيب علوي بن أحمد بن حسن بن عبدالله الحداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

وبعد:

فهذا نَزَرُ يَسِيرٌ مِنْ مَنَاقِبِ وَنَشْأَةِ وَحَيَاةِ وَمُؤَلَّفَاتِ سَيِّدِنَا الْإِمَامِ
الْعَلَامَةِ عَلَوِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنَ بْنِ الْإِمَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَوِيِّ الْحَدَّادِ.

ميلاده ونشأته

وُلِدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِتَرِيمَ بُكْرَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ شَهْرِ
رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ سَنَةِ ١١٦٣ هـ (ألف ومائة وثلاثة وستين من الهجرة)
يَضْبُطُهُ بِالْجُمْلِ «هُوَ طَيْبٌ قُطْبٌ عَظِيمٌ»، وَحَنَّكَ جَدُّهُ الْحَسَنُ وَأُذِّنَ وَأَقَامَ
وَقَرَأَ الْإِخْلَاصَ فِي الْيُمْنَى وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْمَوْلُودَ مَيْمُونٌ عَلَى أَهْلِهِ، وَسَمَّاهُ
عَلَوِيًّا تَيِّمًا بِاسْمِ أَخِيهِ عَلَوِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ رَبَّاهُ جَدُّهُ الْحَسَنُ وَوَالِدُهُ الْمُؤْتَمِنُ أَحْمَدُ بْنُ حَسَنَ

التَّربِيَّةَ الْحَسَنَةَ، وَكَانَ بَارًا بِجَدِّهِ الْحَسَنِ، فَكَانَ يُقَرِّبُ لَهُ وَضُوَّاءَهُ، وَكَانَ
جَدُّهُ لَدَى خُرُوجِهِ إِلَى الصَّلَاةِ الْخَمْسِ فِي الْمَسْجِدِ يُمَسِّكُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى
وَيَقْبِضُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى الْعَصَا الَّتِي يَتَوَكَّلُ عَلَيْهَا، وَإِذَا رَكِبَ لِذَهَابِهِ إِلَى
الْجُمُعَةِ يُوقِفُهُ عَنْ يَمِينِهِ وَهُوَ رَاكِبٌ. وَفِي أَوَاخِرِ عُمَرِ جَدِّهِ يُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ
الْعَظِيمَ، فَكَانَ جَدُّهُ يَقْرَأُ الْمُقْرَأَ وَهُوَ يَقْرَأُ الْمُقْرَأَ الثَّانِي، وَهَكَذَا حَتَّى يَتَّهِىَ
الْحِزْبُ وَذَلِكَ صَبَحَ كُلِّ يَوْمٍ.

وَلَهُ الْإِجَازَاتُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ وَالْإِلْبَاسُ وَتَلْقِينُ الذَّكْرِ مِنْ جَدِّهِ
الْحَسَنِ وَوَالِدِهِ أَحْمَدَ بْنِ حَسَنِ. وَقَالَ سَيِّدِي الْحَبِيبُ عَلَوِي بْنُ أَحْمَدَ فِي
كِتَابِهِ ﴿الْمَوَاهِبُ وَالْمِنَّنُ﴾: وَتَرَبَّيْنَا فِي جِجَرَ الْأَكَابِرِ السَّادَةِ الْأَطْهَارِ، أُولِي
الْمَعْرِفَةِ وَالْإِسْتِيفَارِ، حَتَّى خَوْفُونَا مِنَ النَّارِ، وَرَجَّوْنَا بِالْجَنَّةِ وَعَرَّفُونَا
حُقُوقَ الْفَهَّارِ، وَسُنَّةَ سَيِّدِنَا النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ، قَبْلَ أَنْ نَقْرَأَ وَنَكْتُبَ وَنَتَعَلَّمَ
بَلْ بِالتَّلْقِي، عَرَّفُونَا التَّخْلِي، وَبَيَّنُّوا لَنَا التَّحْلِي، ثُمَّ طَلَّعُونَا الْمَكْتُبَ
نَتَعَلَّمُ الْقُرْآنَ، وَمَنْعُونَا عَنْ مُخَالَطَةِ غَيْرِ الْجَنَسِ، وَبَيَّنُّوا لَنَا الطَّرِيقَةَ
الْعَلَوِيَّةَ، وَالزُّهْدَ فِي الدُّنْيَا الدُّنْيَةِ، وَالتَّرْقِيَّ لِلْمَرَاتِبِ الْعَلِيَّةِ، بِالْمُوَظَّيَّةِ
عَلَى الصَّلَاةِ الْخَمْسِ الْمَفْرُوضَاتِ مَعَ الْجَمَاعَاتِ، وَالنَّوَافِلِ
الْمَطْلُوبَاتِ، مَعَ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ فِي جَمِيعِ مَا نَفْعَلُ وَنَقُولُ وَنَتَحَرَّى النَّيَّاتِ
الصَّالِحَاتِ، وَنَتْرِكُ الْفُضُولَ وَنَلْزِمُ الذَّكْرَ وَالْأَوْرَادَ. قَالَ سَيِّدُنَا الْإِمَامُ
السَّقَّافُ: «مَنْ لَا لَهُ وَرْدٌ فَهُوَ قَرْدٌ، وَمَنْ لَا يَقْرَأُ فِي كِتَابِ الْأَذْكَارِ النَّبَوِيَّةِ
لَيْسَ بِذَكَرٍ، بَلْ هُوَ شِبْهُ الْحَجَرِ».

فَقَدْ صَدَّقَ السَّقَّافُ، فَالْوَارِدَاتُ فِي الْأَوْرَادِ، وَالتَّهَائِمُ السَّائِمَةُ

لا يدرين بشيء، بل الفردُ لشبهه بالأدَميِّ من يتركُ الأورادَ أقربُ إليه في القياس. والأذكارُ النُويَّةُ فيها عملُ اليومِ والليلةِ والسُّنةِ المُطَهَّرةِ شرحُها فيه، فمن تركه ليس بذكر، بل هو شبهُ الحجر، والنساءُ اللَّاتي في الحجرِ خيرُ منه في الأثر.

وكان سيِّدنا الحسن يؤدِّبُ مَنْ لم يحضُرْ أوَّلَ الجماعةِ من أحفاده باللسانِ ثم بالسُّوطِ، وفي الحديث «رَجِمَ اللهُ امرأً علَّقَ سوطَهُ حيثُ يراه أهْلُهُ» - اهـ.

مقروءاته في علم الفقه

أخذ سيدي وقرأ في كُتُبِ الفقه قراءةً تحقيقاً وتدقيقاً، وغَوَّصَ على مسائله على والده الإمام أحمد بن حسن. فمن مقروءاته مُختَصَرُ بافْضَلِ الصَّغِيرِ ثم الكَبِيرِ، ثم شرحه لابن حجر، وشرح أبي شجاع لابن قاسم، وشرح العُدَّة والسَّلاح في النِّكاح، وشرح الرُّحِيَّة للشَّشُورِي، وشرح المنهاج للمَحَلِّي، وفتحُ المُعِين شرحُ قُرَّةِ العَيْنِ لِزَيْنِ الدِّينِ المَلِّيَّارِي، تلميذ ابن حجر، مشي في غالِبِه على ما في التُّحْفَةِ لِشَيْخِهِ، ومُختَصَرُ العَدَنِيَّة والهَجْرَانِيَّة لعبدالله بن أحمد باسرا حيل، صاحبُ عَدَنِ إلى آخر باب الطلاق، ويذكر مَنْ وافقه من مُعاصِرِيهِ وَمَنْ خالفه، وفتاوى الحبيب أحمد بن حسن وسفيتته ومنسكُه بُغِيَّةُ المُحتاج، وفتاوى الشيخ علي بايزيد، وفتاوى ابن عَسِين، وَجُمْلَةٌ من حسن النُّجوى فيما وقع لأهلِ اليَمَنِ من الفَتوى لمؤَلِّفِها الشيخ عبد الرحمن بن عمر

العمودي، تلميذ الشيخ ابن حجر، وغيرها من الكتب النفيسة.

مقروءاته في كتب الحديث والتفسير والسيرة والتصوف وغيرها

وقرأ كتباً عديدة على جدّه الحسن وعلى والده الإمام أحمد بن حسن، فمنها تفسير الإمام البغوي، ومُسند الإمام البخاري، وإحياء علوم الدين للإمام الغزالي، وفعل ضيافة عند تمام قراءة الإحياء، وكذلك البخاري. كما قرأ مختصر الإحياء للإمام أحمد أخى الإمام الغزالي، وشرح «إذا شئت أن تحيى سعيداً مدى العمر» للشيخ أحمد بن علي القُباني البصري، والزهر الباسم في شرح رسالة السيد حاتم، لمؤلفه الإمام عبد القادر بن شيخ العيّدروس، وربيع الأبرار للزُّنخشي، ووصايا للشيخ محمد بن علي صاحب مرباط، والفتوحات القدسيّة في الخِرقَة العيّدروسيّة، وكتاب العهود للإمام الشعرائي، وتاريخ الخميس في مناقب أنفُس نفيس، وذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى للإمام الطبري، وكتاب النورين للإمام الحبشي، وأحاسن المحاسن للإمام اليافعي، وكتاب مناقب العشرة من الصّحابة للإمام عبد القادر بن شيخ العيّدروس، ومقال الناصحين لباجمال، وكتاب يوافيت المواقيت، وسُلوان المطاع، وشرح البشامة، وكتاب الصّادح والناعم، وكتاب فعلات الأجواد للإمام التَّنُوخي، والفرج بعد الشّدّة، وكتاب أسنى المطالب في صلة الأقارب للشيخ ابن حجر، والإشاعة في أشراف السّاعة للسيد محمد البرزنجي المدني، وكتاب الأناقة في أحكام الضّيافة لابن حجر، ونُبذة ابن حجر في المهدي، ونُبذة في علم الفلك لبانخرمة،

ومقرءاته في علم النحو مختصر ابن النجوى والأجرومية والقطر وشرح
الملحة للشيخ محمد بن حرق، وغيرها.

وفاته

وكان سيدي دايبا وسالكا وسائرا على الطريقة السوية، متادبا
بالآداب النبوية، ملازما للتأسي بالسيرة العلوية، صارفا أوقاته في
العلوم الشرعية، والتأليف والنفع لمن وفقه الله من البرية، حتى دعا
داعي المنون، فكانت وفاته بحاوي تريم في شهر ربيع الأول سنة ١٢٣٢ هـ،
وقبر بسقيفة جده الإمام عبدالله بن علوي الحداد، رجه الله رحمة
الأبرار.

مؤلفاته الفائقة ومصنفاته الرائقة

منها :-

١ - «القول الواف في معرفة القاف» وقد سماه المؤلف «الرسالة
الحضرمية والمسائل الجلية في القاف العربية والقراءة بها جاءت عن خير
البرية»، وهي لغة صحيحة عربية، وثبت أنها لغة مضرية، ثم أعرض
عن هذا الاسم كما وجدته بخطه، وقال: بل سماه شيخنا الوالد - أطال
الله بقاءه - «القول الواف في معرفة القاف»، فهذا هو الاسم لا المتقدم
قبل أن يسميه والدنا وشيخنا - نفع الله به - فنسأل الله أن يقبل ذلك،
وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، ونطلب من الله أن يغفر لنا ولمن دعا
لنا بالغفران، ولمن وقف عليه وقرأه، فرأى الحق فاتبه، إن ربي غفور

رجيم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، آمين - انتهى
من خطه .

ولقد أجاد وأفاد في هذا الكتاب البديع الرشيق ، ذي المعنى
الأنيق ، فلقد أت فيه بما ينهر العقل جزالة وحلاوة ، وسلاسة وطلاوة ،
وجمع فيه من المحاسن ما يعزُّ الوصول إلى مثلها . ولعمري الشيء من
معدنه لا يستنكر ، والفضل كالشمس لا يخفى على أحد ، والسري هو
السري بالسلف والجد .

وقد نقلت هذا من نسخة المؤلف الأم ، وعلى هوامش من خطه ،
رضي الله عنه . لذا فليسان الإعتذار يرجو إقالة العثار ، لا سيما مع فكري
القاصر ، وفقنا الله للانتفاع بثمرات تلك الرياض الباسقة ، والحياض
الدافقة ، وعمنا بوافر مدده المديد ، وأسبغ علينا سوايح الكرم والجود ،
وبلغنا ومن قرأ فيه المرام ، وأنعم علينا بعد العمر الطويل بحسن
الختام .

٢ - ﴿نبذة في الإنتياب المخرج من الإشتباه ببيان الأدلة الواضحة
بالرواية في تحصيل الفضيلة للمأموم إذا أحرم خلف المسبوق بالصلاة﴾ .

ثم إنه لما رأى التطويل والجمع ، عيّل تلخيصاً لها وسماه ﴿كتاب
تلخيص الإنتياب في بيان الفضيلة للمأموم إذا أحرم خلف المسبوق
بالصلاة﴾ ، وقد أوضح فيها وبين ما أشكل حول من أتى ليصلي
الغرض ، فوجد الإمام قد سلم من صلاة الغرض ، وقام مسبوق ليتم

بِاقِي صَلَاتِهِ الْمَفْرُوضَةِ، فَأَحْرَمَ بِالصَّلَاةِ خَلْفَهُ مَأْمُومًا لِيَحُوزَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ كَمَا ذَكَرَ إِجَابَةُ الْإِمَامِ الْعَالِمِ الْعَلَّامَةِ الْحَبِيبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْفَقِيهِ حَوْلَ سُؤَالٍ وَجَّهَ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ، وَرَجَاءُ لِلْفَائِدَةِ نَقْلُهَا، وَهُوَ:

سُئِلَ عَنْ قَوْلِ ﴿التَّحْفَةِ﴾: «وَخَرَجَ بِمُقْتَدِي مَا لَوْ انْقَطَعَتْ الْقُدُوءُ، كَأَنَّ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَامَ مَسْبُوقٌ فَأَقْتَدَى بِهِ آخَرُ، وَمَسْبُوقُونَ فَأَقْتَدَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ، فَتَصَبَّحُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ، فَهَلْ قَوْلُهُ «مَعَ الْكَرَاهَةِ» مَخْصُوصٌ بِالصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ أَعْمٌ مِنْهَا بِحَيْثُ نَعَمْ أَصْلُهَا؟»

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ [الْجَوَابُ]: أَنَّ الْإِقْتِدَاءَ بِالمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَيْسَ فِيهِ كَرَاهَةٌ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَسْبُوقٌ كَمَا يَعْلَمُ مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَهُمْ، وَإِنَّمَا الْكَرَاهَةُ فِي إِنْشَاءِ الْقُدُوءِ مِنَ الْمَأْمُومِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ، سَوَاءً ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ أَمْ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ جَمَاعَةً ثُمَّ سَلَّمَ إِمَامُهُ وَفَارَقَهُ فَأَقْتَدَى بِآخَرٍ، فَإِنْ صَلَاتُهُ لَا تَبْطُلُ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ الْمَفُوتَةِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى صَاحِبُ ﴿التَّحْفَةِ﴾ فِي أَثْنَاءِ بَابِ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ «وَلَوْ أَحْرَمَ مُنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ الخ»، وَصَرَّحَ بِهِ فِي ﴿فَتْحِ الْجَوَادِ﴾ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ «وَلَيْسَ بِمَسْبُوقٍ بِجُمُعَةٍ وَلَا غَيْرِهَا اقْتِدَاءً بِآخَرٍ». فَقَالَ نَعَمْ يَتَّجِعُ كَرَاهَتُهُ الخ.

واعلم أنَّ الشَّيْخَ شهاب الدين ابن حجر، رحمه الله تعالى،
لِحِرْصِهِ عَلَى جَمْعِ الْفَوَائِدِ مَعَ الْإِخْتِصَارِ قَدْ يَخْفَى مَاخِذُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَنْ
يَقْتَصِرُ عَلَى كُتُبِهِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْمُطَالَعَةِ، فَيَقَعُ فِي الْوَهْمِ وَيَكِلُ ذِمَّتَهُ،
فَالْأَوَّلَى بِالتَّنَقُّهِ أَنْ يُطَالَعَ مَعَ ذَلِكَ الْعِبَارَاتِ الْمَبْسُوطَةِ فَيَعْرِفَ أَصْلَ
الْمَسْأَلَةِ وَمَاخِذَهَا.

فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ الشَّيْخُ جَلَالُ الدِّينِ الْمَحَلِّيُّ: «وَلَوْ أَحْرَمَ
مَنْفَرِدًا ثُمَّ نَوَى الْقُدُوءَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ جَازَ مَا نَوَاهُ فِي الْأَظْهَرِ، كَمَا يَجُوزُ
أَنْ يَقْتَدِيَ جَمْعَ مَنفَرِدٍ فَيَصِيرُ إِمَامًا».

وَالثَّانِي يَقُولُ: الْجَوَازُ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِمِ الْمَأْمُومِ قَبْلَ الْإِمَامِ وَتَبْطُلُ
الصَّلَاةُ بِالْقُدُوءِ إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ الْجَوَازُ، وَقَطَعَ الْقُدُوءَ وَاقْتَدَاءَ
الْمَنْفَرِدِ بِصَاحِبِهِ مَعَ الْكَرَاهَةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهَا فِي «شرح المَهْذُبِ»،
وَيُؤَخَّذُ مِنْهَا قَوَاتُ الْقُضِيلَةِ فِي الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ - انْتَهَى
جَوَابُ الْحَبِيبِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْفَقِيهِ.

ثُمَّ اسْتَطَرَدَ الْمُؤَلِّفُ الْحَبِيبُ عَلَوِي بْنُ أَحْمَدَ، فَذَكَرَ أَنَّ الْحَبِيبَ شَيْخَ
بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعِيدَرُوسَ، وَهُوَ مُؤَلِّفُ «العقد النبوي» قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ ابْنِ
حَجَرٍ الْمَكِّيِّ، وَلَهُ مِنْهُ إِجَازَاتٌ فِي الظَّاهِرِ. وَأَمَّا فِي الْبَاطِنِ، فَلِلشَّيْخِ ابْنِ
حَجَرٍ مِنْ شَيْخٍ هَذَا نَفَحَاتٌ وَعَظِيمَاتٌ، مِنْهَا تَوَسَّلَهُ عِنْدَ جَدِّهِ الْمُصْطَفَى
أَنْ يَقْبَلَ كُتُبَ شَيْخِهِ ابْنِ حَجَرٍ، وَقَالَ أَيُّ الشَّيْخِ ابْنِ حَجَرٍ فِي بَعْضِ
رِسَائِلِهِ لِلْحَبِيبِ شَيْخٍ وَادَّعَى لِي فَإِنْ بِي عِلَلًا كَثِيرَةً، أَدْنَاهَا

البواسير وحرقة البول والحجر في الذكر، وأشياء لم تذكر.

شعرا:

كانت قناتي لا تلينُ لغامرٍ فالأنها الإضباح والإمساء
فدعوتُ ربِّي بالسلامة جاهداً ليصحني فإذا السلامة داء

ثم ذكر المؤلف فقال: قال زين العابدين بن عبد الله بن شيخ
«والذي ينبغي لنا أن نعتمه ويجب علينا أن نعتقه قول سادتنا وسلفنا
الجامعين بين الشريعة والحقيقة آل أبي علوي - نفع الله بهم - اهـ. وقد
سمعت مولانا العم العلامة حامد بن العلامة عمر حامد باعلوي يروي
عن خاله ورأيت أيضاً بخطه ومنه نقلت، قال عن العلامة الخال الخبر
المتفنن عبدالرحمن بن عبدالله بلفقيه يروي عن والده في المسائل
الخلافات لاسيما في كثير الاختلاف فيه أن تعويلهم وعملهم على
ما استمر عليه فعل السلف الصالح العلويين من العمل، وإن كان
القول في المذهب مرجوحاً إذ هم أهل احتياط وورع وتقوى وتحفظ في
الدين وفي العلم في المرتبة العليا والمنزلة الرفيعة - نفع الله بهم
وبأسرارهم، آمين.

٣ - القول الحاوي لأهل بتاوي، وموضوعه أجوبة لثمان
مسائل قدمت له من أهل بتاوي، وهي وقائع أحوال ومهمة في الدين
لدى وصوله إلى بتاوي في فاتحة ربيع الثاني سنة ١٢٢٧ هـ لزيارة الإمام
بدر الدين الحسين بن أبي بكر العيدروس المقبور بتاوي في مقامه

المشهور. والثُماني المسائل هي :-

﴿المسألة الأولى﴾ عن الكُمفُونك، وهي البيوتُ التي في البلد دائرةُ بها ندي ماء كثير جارٍ في خندقٍ لا يمكنُ العبورُ إلى الكُمفُونك القرية الثانية إلا بقنطرةٍ من حَطَب على الندي، والندي من جميع البيوت دار ما دار بها، وهي قرية والبيوت في وسطه، فهل حُكْمُها في صلاة الجمعة وفي الزكاة المفروضة حُكْم قرية مُنفردة بنفسها عن الأخرى في الجمعة والزكاة لا تعلق على مجاورتها بها أم لا؟

﴿المسألة الثانية﴾ إذا قلتم بأنها قرية مُنفردة، فهل يصحُّ لهم أن يصلُّوا الجمعة بدؤوا الأربعين، وهل يحتاطون بصلاة الظهر جماعة أو فرادى للخروج من الخلاف؟

﴿المسألة الثالثة﴾ اعلمي من الشافعية هل له مذهب مُعَيَّن أم لا، فإذا قلتم له مذهب مُعَيَّن نحب عليه معرفة شروط التقليد، وهل قال أحد من الشافعية لا نكر عليه إذا حمله أحد المذاهب؟

﴿المسألة الرابعة﴾ ما قولكم في أهل تناوي مع تعدد قراها لم يجتمعوا إلا في الجمعة يُظهرون الشعائر. وأمَّا في الفرائض الخمس فلم يُظهروا الشعائر، فهل يَأْتُمون وهل يُقاتلون؟

﴿المسألة الخامسة﴾ في دخول الأشهر لا يتعرضون لها، وهل يجوز أن يحكموا الأربعينية؟

﴿المسألة السادسة﴾ في صِحة الصلاة بالاستقبال إلى جهة القبلة،

وهل هذا القول قوي؟

﴿المسألة السابعة﴾ عن خلق اللحية، وهل هو حرام أو مكروه؟

﴿المسألة الثامنة﴾ عن تفويت الصلاة إذا نام قبل الوقت، فهل يحرم النوم مع تحققه أو ظنه فوات الوقت أم لا؟

فهذه ثمان مسائل عدد أبواب الحجة الثمانية.

٤ - ﴿كتاب القول الثام في دعوة الأنام من الغوام لشريعة

الإسلام من كتب الأئمة الأعلام﴾، وهي رسالة مفيدة وضّح فيها أقوال العلماء من المذاهب الأربعة من وضوء وتيمم وصلاة لينتفع الغوام، وقال في آخرها «وقد وسّع الله بأقوال أئمة مجتهدين وصلت علومهم إلينا بالتواتر في كل زمان، وعيدي علم بما صنع سيدي العلامة القاضي سقاف بن محمد من عقد على معتوق للسلطان بحرة أصليته هو وليها حتى ضرته المعتوق ببذوقه وسلم من ضرته تلك إلى أجر ما قال.

٥ - ﴿كتاب البرهان في صحة صلاة الجمعة بنقص الغد بامر

السلطان أو بقول في المذهب يصح العمل به أو بوجه لأهل الوجه من مقلدي ابن عدنان، محمد بن إدريس الشافعي سيّد المجتهدين في كل زمان﴾. ومما ذكره فيه قوله:

وذكر الإمام السيد العارف بالله أحمد بن زين الحبشي في كتاب

﴿المسلك السوي﴾ في ترجمة شيخه القطب عبد الله بن علوي الحداد، صاحب الراتب: وسأله رحل وأنا جالس عن إمامة الجمعة ببلد لم تجتمع

فيها شروطها على مذهب الإمام الشافعي، واستشاره في أن يُصلُّوا الجمعة ثم الظهر، فقال: ذلك حسنٌ يجتمعُ لكم العملُ بالمذهبين، فقال له: ما تقولون أنتم في ذلك. فقال رضي الله عنه: أما الذي عندنا شيءٌ آخر لا هذا ولا ذاك، لو كانوا يتبعونا عليه لذكرناه، لكن في مذهب الإمام كفاية - انتهى.

وقد ذكر في ﴿القرطاس﴾ في ترجمة الحبيب عبد الله الحداد أن عبده أن يُصلُّوا بدون الأربعين رجلاً في الجمعة بلا إعادة، وبهذا أفتى سيدي الحبيب أحمد بن زين الحبشي وغيره من أكارم ساداتنا آل أبي غلوي المحققين الورعين المتصلين من العلوم الثقلية والعقلية.

ورأيت في جواب للشيخ ابن حجر المكي، قال في آخره بعد أن قال «يُحتاطُ بفعلِ الظهر بعد الجمعة الغير التامة الغد»، قال: «ثم الذي يظهر أيضاً للاحتياط في ذلك، لأن تقليده الأول يُوجبُ عليه الجمعة ويُحرِّمُ عليه الظهر، وتقليده الثاني يُوجبُ عليه الظهر ويُحرِّمُ عليه الجمعة، فهو عند فعلِ الجمعة ينقصُ العددُ قد ارتكبَ محرماً عند القول المفتى به بالأربعين في الجديد للشافعي، وعند فعلِ الظهر قد ارتكبَ محرماً بفعلها عند غيره، فلم يتخلص بهذا الفعل من خلاف الأئمة، ولا معنى للاحتياط إلا الذي يتخلص به من ورطة خلافهم - انتهى كلام ابن حجر.

فظهر لنا معنى من منع من الإعادة بعد الجمعة ومعنى من أمر

بالاحتياط، فليُختر الإنسان ما شاء ولا يُنكر على من ترك الإعادة للطهر
ومن فعلها، فكلُّ له وجهٌ في المذهب.

والحبيب أحمد بن زين الحشبي بنى ثمانية عشر مسجدًا تُقامُ فيهنَّ
الجمعة، وكان يأمرهم بإقامة الجمعة فيها وإن كان يثبون العدد
المشروط، أعني الأربعين.

وفي ﴿تشيت الفؤاد﴾ أنَّ الحبيب عبد الله الحداد قال: إنَّ العاميَّ لا
مذهب له مُعَيَّن، والصُّوفيُّ لا مذهب له مُعَيَّن، لأنَّه يأخذ بالأخوط من
كلِّ مذهب، والعاميُّ يأخذ بالأحفَّ - انتهى.

٦ - ﴿كتاب السيف والسنان لم حكيم الفلك والهندسة على
مذهب ابن عدنان﴾

٧ - ﴿كتاب أحسن القول والخطاب في بيان أفضلية
الأصحاب﴾.

٨ - ﴿كتاب المواهب والمُنز في مناقب قطب الزَّمن - الحسن بن
عبد الله الحداد﴾.

٩ - ﴿واصحات الأدلة في أحكام الأهلَّة﴾.

وله فتاوى وإجابات على أسئلة، أكثرها وقائع أحوال، تحوي علومًا
وبحوثًا وفوائد، فمنها: -

[١] فتوى حول سيدنا الخضر، وما هو اسمه، ولماذا سُمي الخضر، وأنه موجود حي، وهل هو ربي أو نبي، وأنه لا يموت إلا في آخر الزمان، وجكايات عن الخضر الخ.

[٢] فتوى في العود الذي يضرب، وهل الحرمة لذاته أو لما يتولد منه، وهل دليل الجبل أقوى، وأن الحق أن للوسائل حكم المقاصد كما نقل عن كتاب ﴿الإمتاع في حل السماع﴾ للإمام بخرق، وعن كتاب ﴿بوارق الألماع في تكفير من يحرم السماع﴾ للإمام أحمد الغزالي، أخو حجة الإسلام، كما ذكر رؤيا وقعت له بعد أن حضر مرة من ضربته في جمع، ثم ذكر المواضع التي يرى أنه لا بأس كالأعياد وقُدوم المسافر والأعراس وفي اجتماع إخوان من غير ضرر الخ.

[٣] فتوى على سؤال وُحِّه إليه في بيان الفرقة الناجية من هذه الأمة، وحديث أبي هريرة وغيره أن رسول الله ﷺ قال «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين، والنصارى مثل ذلك، وستفترق أمتي على ثلاثة وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة» رواه الترمذي. وقد ذكر طرق وروايات الأحاديث في افتراقها كما نقل عن كتاب ﴿النوافض على الروافض﴾ للسيد العلامة محمد بن رسول البرزنجي الحسيني المدني أنه قد بلغ التواتر المعنوي أنه ﷺ قال «لا يُخلد في النار من قال لا إله إلا الله، محمد رسول الله الخ».

[٤] بُدِّه سَمَاهَا ﴿السيف الباتر لعنني المنكر على الأكابر، والحسام

القاطع لِسُنْبِهِ الْمُتَبَدِّعَةِ دَافِعٌ، وَلِلْحَقِّ الْمُبِينِ رَافِعٌ، وَلِقُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ رَافِعٌ».

وَمَا بَيَّنَّهُ فِيهَا: أَنَّ لِلْحَلِيفِ بِالأَمَانَةِ، حُكْمَ الْحَلِيفِ بِالْمَحْلُوقِ، وَالْحَلِيفِ بِالْطَّلَاقِ، كَمَا ذَكَرَ وَجْهَ الدَّلِيلِ فِي السَّمَاعِ، وَقَالَ فِي آخِرِهَا نَقْلًا عَنْ «غَايَةِ الْقَصْدِ وَالْمُرَادِ» وَحَدَّثَنِي السَّيِّدُ الْوَلِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ شَيْخِ الْأَحْضَرِ بَاعْلَوِي، قَالَ: شَكََا بَعْضُ النَّاسِ إِلَى سَيِّدِنَا عَبْدِ اللَّهِ الْحَدَّادِ تَشْوِيشَ الزَّمَانِ، وَظُهُورَ أَهْلِ الظُّلْمِ وَالْفَسَادِ فِيهِ، وَقَالَ «أَيْنَ أَهْلُ الْبَاطِنِ، هَلَّا يَقُومُونَ فِي ذَلِكَ؟»، فَقَالَ مُحْيِيًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُرِيدُ ظُهُورَ أَهْلِ الْبَاطِلِ فِي هَذَا الزَّمَانِ عَلَى أَهْلِ الْبَاطِنِ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ قِيَامٌ - انْتَهَى. أَقُولُ: لَمْ يَكُنْ قِيَامٌ لِمَعَادٍ، مِنْهَا أَنَّ الْقِيَامَ لَا يُمَكِّنُ إِلَّا بِفِتْنَةٍ وَضَرَرٍ أَعْظَمَ عَلَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ، لِأَنَّ مَعَ الظُّلْمَةِ بِقُوَّةٍ تَكُونُ أَعْظَمُ مِنْ قُوَّتِهِمْ، وَهَذَا عُذْرٌ شَرْعِيٌّ، وَأَيْضًا عُذْرُهُ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ - وَأَمْثَالِهِ لِكَشْفِهِمُ الَّذِي أَطْلَعَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَفِي خَتَامِ النُّبْذَةِ، قَالَ: وَكَانَ تَأْلِيفُ هَذِهِ الرُّسَالَةِ وَنَحْنُ عَلَى ظَهْرِ سَفِينَةٍ بِرَأْسِ الْخِيْمَةِ مِنْ أَرْضِ الصَّيْرِ سَنَةَ ١٢١٣ هـ فِي شَهْرِ جُمَادِ الْأَوَّلِ.

قَالَ ذَلِكَ مُؤَلِّفُهَا السَّيِّدُ عَلَوِي بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَدَّادِ بَاعْلَوِي الْحَدَّادِي طَرِيقَةً، السُّنِّيُّ الْأَشْعَرِيُّ مُعْتَقِدًا، التَّرِيمِيُّ بَلَدًا، غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُ، وَلَمَنْ كَتَبَ هَذِهِ الرُّسَالَةَ بِيَدِهِ أَوْ اسْتَكْتَبَهَا لِنَفْسِهِ بِالْأَجْرَةِ، إِنَّ رَبِّي سَمِيعُ الدُّعَاءِ - انْتَهَى.

هذا ونرجو أن ندخل في غمار دعوة هذا الحبيب، وأن يجذر شائنا
من شائب المغفرة حيث كان من الأسباب التي حدثنا لكتابة ونسخ
ونشر رسائل ومؤلفات هذا الإمام، والحمد لله رب العالمين. وصل الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

بقلم راجي عفو مولاه:

يحيى بن أحمد بن عبدالباري العبدروس

حرر في بلد جدة

٧ ربيع الأول ١٤٠٦

الْقَوْلُ الْوَافِ فِي مَعْرِفَةِ الْقَافِ

تأليف الإمام العالم العلامة

علوي بن أحمد بن حسن بن عبدالله الحداد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل شفاء العي^(١) السؤال، وصلى الله وسلم على
سيد أهل الكمال، نبينا وحبينا وشفيعنا محمد وعلى آله وصحبه خير
صاحب وآل.

وبعد:

فقد أخذ الله الموائيق على العلماء ليبيّنوا العلم ولا يكتُمونه، وأمر
بالسؤال، فقال تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون». وقال
تعالى: «فإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر».

﴿سؤال﴾ في واقعة عظيمة بين طلبة العلم بتريم المحروسة -
حرسها الله وسائر بلدان الإسلام - في «القاف اليابسة»، قاف العرب.
قال بعضهم سمعتُ الجليل العلامة قاضي سيثون سقاف بن محمد بن
طه السقاف باعلوي، رحمه الله، يقول: سألتُ السيدَ الجليل الجامعَ
لِفنونِ العلم، والمُطَّلِعَ على جُملةِ منها، فردَّ عَصْرِهِ عبد الرحمن بن عبد الله
بلفقيه باعلوي، نفع الله به، عن قاف العرب، وهل تصيحُ الصلاةُ بها،

(١) عي بالامر وعن حُجته ينفي من باب تعب. عجز عنه، وقد يُدغم الماصي فيقال: عي.
فالرُحْلُ عي وعي على ورب فعل وفعل. وعي بالامر، لم يهتد لوجهه - اهـ

لأن أهل جهة خصرموت مع كثرة علمائها وصلحاتها إذا سمعوا من يقرأ بها في صلاته لا ينكرون عليه، بل أناس من صلحاتهم وعلمائهم ما يقرأون إلا بها، فأفيدونا بما عندكم من لاتساع والإطلاع على العلوم العقلية والقلبية؟

فأجابه السيد عبدالرحمن المذكور: لا تته أحدًا سمعته يقرأ بها في صلاته، وأنت إقرأ بها في صلاتك وعندنا من الإطلاع والنقول على صحة الصلاة وغذم الكراهة شيء كثير، وما أصابك من الإثم بسبب القراءة بها فعلي وزره، لا تخف أبدًا - انتهى

فأجاب بعض الطلبة للبعض المذكور: هذا الكلام ليس بحجة علي، والتحفة وشرح المختصر لشيخ الإسلام أحمد بن حنبل مضرحان بالبطلان، وآل خصرموت يقدمون ابن حنبل المذكور على غيره من العلماء لحسن مذكره - انتهى. فهل ياسيدي كلام شيخ الإسلام في التحفة نقل أم بحث. فإن كان بحثًا خفت الأمر، فإني رأيت قاس ذلك على إبدال السين بالصاد كما في المجموع، فهل إذا كان قاف العرب لغة صحيحة يكون إبدالاً أم لا؟ وهل جاء أن النبي ﷺ قرأ بها فتصح الصلاة بها؟ فقد نص في التحفة إذا قرأ في الصلاة بالقراءة الشاذة كأنطيناك الكثرة على الصحة فأوضحوا ما أشكل وما أولى بحسن ظننا بالأكابر الذين مضوا قبلنا، لأن اللغة وسيعة والإحاطة بها عسر، بل نقل الشيخ ابن حنبل نفسه في تحفته عند شرح الجلالة ما قوله: وهو

عربيٌّ ووُروذه في غير العربيَّة من توافق اللُّغات كما أنَّه الحقُّ وفاقاً للشَّافعي والأكثرين أنَّ كلَّ ما قيل في القرآن من الأعلام إلهٌ مُعرَّب ليس كذلك، بل عربيٌّ توافقت فيه اللُّغات ولا بدَّع أن يخفى على مثل ابن عباس رضي الله عنهما كونه عربيًّا كما خفي عليه معنى «فاطر وفتح». وقد قال الشَّافعيُّ رضي الله عنه: لا يحيطُ بعلم اللُّغة إلا نبيٌّ - انتهى من التُّحفة.

فإذا كان ابنُ عباس رضي الله عنهما وأمثاله لا بدَّع أن يخفى عليهم بعضُ لغة العرب، فما ظنُّك بابن حجر عند ابن عباس، ويكفيك قولُ الشَّافعيِّ «لا يحيطُ بعلم اللُّغة إلا نبيٌّ».

وقد سألتُ بعضَ أكابرِ علمائنا عن قابِ العرب، فأجاب: شيءٌ مضى عليه أكابرُ سلفنا ما يُمكنُ منا أن نُشتِ كلامَ المنكرين، ثمَّ نأتي بالذَّلِيلِ القطعيَّةِ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ بها وسكوئهم حُجَّة، لأنَّهم أوسعُ علماً ممَّن نَقَلَ عدمَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ بها والإقْبَادُ بهم خصوصاً لخلفائهم أولى وأوجب - انتهى كلامه أدام الله بطول عُمره والنَّفع به لِلْخَاصِّ وَالْعَامِّ. فَبَقِيَ في الخَاطِرِ شيءٌ من ذلك لِيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي، فَضْلاً مِنْكُمْ أَوْضَحُوا بِمَا تيسَّرَ حالُ الْكِتَابَةِ، وَلَكُمْ الْفَضْلُ الْجَزِيلُ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ.



الْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَحَدَهُ، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ بَعْدَهُ.

وبعد:

فالحواب لهذا الأمر المهم يستدعي سعة اطلاع ومفهوم، والعجز في الفقير طاهر، لكن حيث وجب أن نأتي بالحواب، والله الموفق لإصابة الصواب، وإلا فالأحسن والأولى حسن الظن بمن تقدم في جهتنا من الأكابر، لأنهم جمعوا العلوم، الشريعة والطريقة والحقيقة، وقد ألقت في مساقبهم تأليف كثيرة، كالعرر والمشرع الروي، تعرف أن السكوت على ما سكتوا عليه أولى.

وقد نقل بعض علمائنا عن السيد العلامة الحر المتفنن عبدالرحمن بن السيد الكبير العلامة عبدالله بن أحمد بلقيه باغلوي يذكر ويروي عن والده ومشائحه الغلوين في المسائل الخلافات لاسيما فيما كثر الاختلاف فيه، أن تعويلهم وعملهم على ما استمر عليه فعل السلف الصالح الغلوين من العمل وإن كان القول في المذهب مرجوحا، إذ هم أهل احتياط وورع وتقوى وتحفظ في الدين وفي العلم في المرتبة العليا والمنزلة الرفيعة، نعمنا الله بهم وبأسرارهم، آمين - انتهى.

وقد قال الإمام الشعراوي، رحمه الله ونفع به، في البحر المورود: أخذ علينا العهد أن نعمل بالآداب المنقولة عن السلف الصالح، وإن لم نعرف له مستندا صحيحا، إحسانا للظن بهم، فإنهم كانوا يخالطون رسول الله ﷺ أو أصحابه أو التابعين أو العلماء العاملين أو الزهاد العابدين، وهم أنور منا بيقين وأورع، وآراؤهم أولى من رأينا لأنفسنا، كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه، في رسالته القديمة، فاعلم ذلك

- انتهى من العهد البحر المورود.

فإذا كان هذا الإتيان والأخذ بما درجوا عليه مطلقاً وإن لم نعرف لهم مستنداً، فكيف بما نوضحه لك ونبينه بالقل الصحيح والتوجيهات الصحيحة والمحايل الصريحة، والله الموفق والمعين.

إعلم أن «قاف العرب - القاف اليابسة» والقاف المعقودة هي التي يقال لها في جهتها - المشقوقة. وقد اختلف العلماء رضي الله عنهم، وافترقوا في القاف المعقودة ثلاث فرق: -

«الفرقة الأولى» هو ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني عن المجد الفيروزآبادي عن تاريخ ابن خلدون، وذهب بعض أهل البيت إلى عدم صحة القراءة في الصلاة إلا بقاف العرب. وذكر ابن خلدون في مقدمة تاريخه أنها لغة مصرية، وذكر المجد الفيروزآبادي أنها لغة صحيحة. قال الإمام السيوطي في الإتيان: وقيل نزل أي القرآن بلغة مضر حاصة لقول عمر رضي الله عنه «نزل القرآن بلغة مضر»، وعمر بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر الشَّعْب من مضر إلى أن عدَّ سَع قَبَائِل، ثم قال: فهذه قبائل مضر. ويؤيد ما ذكر عن بعض أهل البيت ما نصَّحُ القراءة في الصلاة إلا بقاف العرب ما سيأتي عن نقل الإمام الشعرائي من الفتوحات المكية للإمام ابن عربي عن شيوخ ابن عربي عن شيوخهم هكذا في الأداء إلى أن وصلوا إلى العرب الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ إلى النبي محمد ﷺ أداة، أي أنه ﷺ ما يقرأ إلا بقاف العرب. فتبين

صِحَّةُ قولِ بعضِ أهلِ البَيْتِ النُّوَيِّ ، وَلَعَلَّهُ يَرَوِي عَنْ أَجْدَادِهِ هَكَذَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنْ أَشْيَاخِهِ بِالْإِسْنَادِ حَيْثُ جَزَمَ بِأَنَّ الْقَافَ الْمَعْقُودَةَ مَا تُجْزَى الْقِرَاءَةُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ .

﴿الْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ﴾ قَالُوا الْقِرَاءَةُ بِالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ أَوْلَى فِي الصَّلَاةِ ، وَالْقِرَاءَةُ بِقَافِ الْعَرَبِ مَكْرُوهٌ . وَهَذَا أَحْسَنُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَالَّذِي يَأْتِي بَعْدَهُ ، لِأَنَّ فِيهِمَا خَرَجًا عَظِيمًا عَلَى أَكْبَرِ عُلَمَاءِ وَصُلَحَاءِ وَتَبْطِيلِ الصَّلَاةِ .

﴿وَالْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ﴾ ، قَالَ الْمُحِبُّ الطُّرَيْيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ الْمَكِّيُّ فِي كُتُبِهِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ فِي الصَّلَاةِ مَا تَصَحُّ إِلَّا بِالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ .

وَافْتَرَقُوا فِي قَافِ الْعَرَبِ أَيْضًا ثَلَاثَ فِرَقٍ :-

﴿الْفِرْقَةُ الْأُولَى﴾ وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ قَائِلُونَ بِعَدَمِ الْكَرَاهَةِ وَالْقَطْعِ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ بِهَا كَالْإِمَامِ ابْنِ الرَّفْعَةِ فِي الْكَفَايَةِ ، وَالْإِمَامِ الْمُزْجِدِ فِي تَجْرِيدِ الزَّوَائِدِ ، وَشَيْخِهِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ الْفَتَى ، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَّا فِي الْمَهْجِ وَالْبَهْجَةِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ عِبَارَتَيْهِمَا وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَكَافَّةُ عُلَمَاءِ خَضِرَمُوتَ وَأَكْبَرِ أَوْلِيَائِهَا قَائِلُونَ بِالصُّحَّةِ وَعَدَمِ الْكَرَاهَةِ . وَمَنْ قَرَأَ مِنْهُمْ فِي الصَّلَاةِ بِالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى مَنْ سَمِعَ يَقْرَأُ بِقَافِ الْعَرَبِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَشُهْرَةٌ ذَلِكَ تَكْفِي عَنْ طَوْلِ النُّقْلِ .

وَأَخْبَرَنِي قَاضِي تَرْيَمٍ فِي شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ ١٢٠٤ هـ عَنْ وَالِدِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَمْرِو الْمُؤَذِّنِ يَرَوِي عَنْ أَشْيَاخِهِ الَّذِينَ عَاصَرُوا الْفَقِيهَ الْبَارِعَ الْمُحَقِّقَ الزَّاهِدَ شَيْخَ الْمَشَائِخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْخَطِيبِ أَنَّهُ يَخْطُبُ

وَيُصَلِّي بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ وَيَقْرَأُ فِي صَلَاتِهِ وَخُطْبَتِهِ بِالقَافِ الْيَاسَةِ، وَيَقْتَدِي
بِهِ الْأَكَابِرُ مِثْلُ سَيِّدِنَا الْقُطْبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلَوِي الْحُدَّادِ وَالْعَارِفِ بِاللَّهِ
أَحْمَدَ بْنَ عَمْرِو الْهِنْدَوَانِ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ أَخَذْنَا عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ مُشَائِخِهِمْ،
فَلِذَا سُمِّيَ شَيْخَ الْمَشَائِخِ.

وَرَأَيْتُ عَمَّنْ نَقَلَ مِنْ خَطِّ الْقَاصِي شَيْخِ الْمَشَائِخِ الْخَطِيبِ
الْمَذْكُورِ.

وَسَأَلْتُمُ عَنْ الْقَافِ الْمُتَرَدِّدَةِ، فَالْجِلَافُ شَهِيرٌ - شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَا
وَجَمَاعَةٌ قَائِلُونَ بِالصُّحَّةِ، وَالشَّيْخُ ابْنُ حَاحِرٍ فِي لُتْحَفَةٍ وَجَمَاعَةٌ قَائِلُونَ
بِالْبُطْلَانِ، وَالْفَتَوَى عِنْدَنَا عَلَى الثَّانِي، وَالْعَمَلُ لَا يَنْحَسِرُ - انْتَهَى
بِحُرُوفِهِ.

فَقَوْلُهُ «وَالْفَتَوَى عَلَى الثَّانِي»، هَذَا لِأَنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ اللَّهِ الْمَذْكُورَ،
وَسَيِّدَنَا الْعَلَامَةَ طَاهِرَ بْنَ هَاشِمٍ لَا يُفْتِيَانِ إِلَّا بِمَا فِي التُّحَفَةِ، وَإِذَا خَالَفَ
التُّحَفَةَ الشَّيْخُ نَفْسُهُ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يُفْتَوْا إِلَّا بِمَا فِي التُّحَفَةِ كَمَا هُوَ مُحْفُوظٌ عَنْهُمَا.
فَلِذَا قَالَ: «وَالْفَتَوَى عِنْدَنَا عَلَى الثَّانِي» لَمَّا قَرَّرَ اعْتِمَادَهُ عَلَى التُّحَفَةِ
لَا غَيْرَهَا - انْتَهَى.

﴿وَالْفِرْقَةُ الثَّانِيَّةُ﴾ قَالُوا بِصُّحَّةِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ بِقَافِ الْعَرَبِ مَعَ
الْكِرَاهَةِ، مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكْرِيَا فِي كِتَابِهِ الْأَسْنَى شَرْحَ الرُّوضِ،
وَالْإِمَامُ الْمُزْجِدُ فِي الْعُبَابِ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ الشَّرِيفِيُّ فِي كِتَابِهِ الْإِقْنَاعُ وَغَيْرِهِ
مِنْ كُتُبِهِ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ الرَّمْلِيُّ فِي كِتَابِهِ نِهَايَةُ الْمُحْتَسِحِّ شَرْحَ الْمُنَهَاجِ

وغيرهم من العلماء، استدلوا بمخرج القاف المعقودة من أقصى اللسان وما يجاديه من الحك الأعلى، وقاف العرب مخرجها بين مخرج الحاف المعقودة وبين مخرج الكاف، إذ مخرج الكاف من أقصى اللسان أصلاً أقرب إلى الفم وخفي عليهم كونها لغة صحيحة، أو هي لغة مصرية، أن السني بحجة قرأها، أي قاف العرب كما يأتي فيها بعد أن شاء الله وسيأتي أن الإبدال ترك لذلك الحرف، وهذا قاف العرب ليس كذلك لذلك الحرف، وإنما لم يأت بالقاف المعقودة ولم يُعبرَ معنى من قرأها، والعربية تحري بين فصيح وأفصح، فانتفت الكراهة.

﴿والبرقة الثالثة﴾ المبحث الطبري مال إلى البطلان بالبرقة في الصلاة بقاف العرب، وحزم به شيخ الإسلام لإمام أحمد بن حنبل في تحفته والفتح وشرح المختصر، ويضعف استدلال المبحث الطبري وبنيته ومن تبعه كالإمام ابن حجر وغيره ما يأتي من القول الصحيحة الصريحة: ويؤيد ما ذكر أن العلماء اختلفوا في القراءة بقاف العرب ثلاث فرق. قول شيخ الإسلام زكريا الأنصاري نفع الله به في شرح البهجة، قال: عدو نطق بالقاف مترددةً بينها وبين الكاف كما يطق به العرب لم يضر كما في الكفاية، وسبقه إليه البدنيجي والثوري حرم بالصحة مع الكراهة، ومال المبحث الطبري إلى البطلان. وفي شرح المذهب أي للتوحي فيه نظر - انتهى من شرح التهجة.

فتبين أن من لم يقل بالكراهة تبع ابن الرفعة، ومن قال بالكراهة

تبع البنديجي والروباني، ومن قال بالبطلان تبع المحب الطبري.

وقال الشيخ العلامة المحقق محمد بن سليمان الكردي المدني في حاشيته على مختصر بافضل «قوله يحمل كلامه الخ» هذا الكلام فيه إحالة للخلاف، وفيه نظر ظاهر، فإن الخلاف في ذلك شائع ذائع، والذي اعتمده الشارح تبعاً للمجموع وغيره البطلان، وكلام ابن قاسم في شرح أبي شجاع يميل إليه، والذي اعتمده شيخ الإسلام والخطيب والرمل وغيرهم الصحة مع الكراهة. نعم إن كان الإبدال قراءة شاذة «كأنطيناك الكوثر» لم تبطل صلاته بذلك كما في التحفة وشرحي الإرشاد للشارح - انتهى.

ورأيت بخط الشيخ العلامة عبدالله بن فضل بن عبدالله بافضل نقله من خط شيخ الشيخ محمد بن سليمان الكردي وهو الشيخ طاهر بن إبراهيم المدني، وسمعت منه مشافهة، قال سمعت الشيخ حسن بن علي العجيمي المكي الحنفي مشافهة، ونقلت من خطه، قال الشيخ طاهر سمعت من الشيخ حسن المذكور في درسي حال قراءتي عليه جامع الترمذي بالمسجد النبوي سنة ١١١٣ هـ (ثلاثة عشر ومائة وألف) وهي سنة وفاته، وذكر الشيخ حسن أن بعض المعاصرين من علماء الهند المسمى الشيخ حيوة ذاكره في القاف الياسنة أي قاف أهل اليمن وأهل خضر موت وغالب بلاد العرب وقال له ولم تنطقون بها مع أنها ليست بغيرية؟، فأجابه الشيخ حسن نفع الله به بأن الشيخ ابن حجر الحافظ

سَأَلَ الْمَجْدَ الْفَيْرُوزْأَبَادِي عَنْهَا، فَقَالَ إِنَّهَا لُغَةٌ صَحِيحَةٌ فَصِيحَةٌ. فَبَعْدَ مَا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ، قَالَ؛ ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ خَلْدُونَ الْمُؤَرِّخَ ذَكَرَهُ فِي مُقَدِّمَةِ تَارِيخِهِ أَنَّهَا لُغَةٌ مُضَرِّيَّةٌ. بَلْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْبَيْتِ إِلَى عَدَمِ صِحَّةِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بِهَا - انْتَهَى.

وَالشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمَذْكُورَ ذَكَرَ فِي الْفَتَاوَى الْمَدِينِيَّةِ فِي بَيَانِ مَنْ يُفْتَى بِقَوْلِهِ مِنْ مُتَأَخِّرِي السُّدَّةِ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ الشَّيْخَ طَاهِرَ الْمَذْكُورَ شَيْخَهُ وَالْإِمَامَ اللَّغَوِيَّ الْمَجْدَ الْفَيْرُوزْأَبَادِي صَاحِبَ الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ شَيْخُ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرَ، وَعَدَّهُ مِنْ أَحْلُ مُشَائِخِهِ وَنَاهِيكَ بِالْمَجْدِ إِذْ قَالَ إِنَّهَا لُغَةٌ صَحِيحَةٌ فَصِيحَةٌ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي الزَّهْرِ الْبَاسِمِ شَرْحَ رِسَالَةِ السَّيِّدِ حَاتِمِ لَسَيِّدِنَا الْإِمَامِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ السَّيِّدِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ شَيْخِ الْعِيدَرُوسِ قُلُ فِي ذِكْرِ الْمَجْدِ صَاحِبِ الْقَامُوسِ، قَالَ: وَأَجَلُ مُصَنَّفَاتِهِ الْعِلْمُ اللَّامِعُ الْعُجَابُ بَيْنَ الْمُحَكَّمِ وَالْعُبَابِ، وَكَانَ تَمَامُهُ فِي سِتِّينَ مَجْلَدًا، ثُمَّ لَخَّصَهَا فِي مَجْلَدٍ وَسَمَّى ذَلِكَ بِالْقَامُوسِ الْمُحِيطِ، وَلَهُ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَشَرْحُ الْبُخَارِيِّ. وَوُلِدَ سَنَةَ ٧٢٩ هـ (تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ وَسَبْعِمِائَةً) وَتَوُفِّيَ سَنَةَ ٨١٦ هـ (سِتَّةٌ عَشْرٌ وَثَمَانِمِائَةً) - انْتَهَى.

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْفَاضِلِ الْعَلَّامَةِ أَحْمَدَ بْنِ الْهَادِي بْنِ شَهَابِ الدِّينِ بَاعْلَوِي، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ، أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا وَجِيهُ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ شَيْخِهِ وَجِيهِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدُّثَيْبِ عَنْ مُشَائِخِهِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ الْمُسْتَنْدَاتِ أَنَّهُ ﷺ نَطَقَ فِيهَا أَيَّ الصَّلَاةِ بِقَافِ الْمَجَازِ الْمُرْتَدَّةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ - انْتَهَى.

وذكر الإمام الشعراوي في كتابه الكبيريت الأحمر في بيان علوم
 الشيخ الأكبر ملخص الفتوحات المكية للإمام محيي الدين ابن العربي
 رحمه الله تعالى في الباب الخامس والتسعين بعد المائتين من الفتوحات
 ما نصه: يُعلم أن القاف الغير المعقودة حرف بين حرفين بين الكاف
 والقاف يُنكرها أهل اللسان. فأما شيوخنا في القراءة فإنهم لا يعقدون
 انقاف ويزعمون أنهم هكذا أخذوها عن شيوخهم، وشيوخهم عن
 شيوخهم في الأداء إلى أن وصلوا إلى العرب الذين هم أصحاب رسول
 الله ﷺ إلى النبي ﷺ أداء - انتهى

وقال الإمام الكبير العلامة الشهير عبد القادر بن أحمد الفاكهي في
 شرحه على بداية الهداية المسمى نفحات العناية في شرح البداية، قال
 بعض مشايخي: ومن الإبدال أن يُنطق بالقاف مترددة بينها وبين
 الكاف في نحو المستقيم. ومن قال في هذه يعدم البطلان يحمل كلامه
 على المعذور كما يصرح به كلام المجموع - انتهى

قلت: وهذه عبارة الإمام ابن حجر في شرح المختصر، وسيجيء
 الكلام على هذه العبارة ردت عليها عبارة تحفته، ثم قال الفاكهي بعد
 نقله لعبارة شيخه، قلت يريد بالقاف قاف العرب، ومن قال يعدم
 البطلان فيها السندنيجي وغيره، واعتمده شيخ الإسلام زكريا وغيره،
 وعليه عمل جمع كثير من أهل اليمن بحضرموت علماء وصلحاء
 وغيرهم. ففي الحكم بطلان قراءتهم خرج، لكن ينبغي لهم التحاشي
 عن الطعن بها، لأنه وإن أجزأ فمكررة كما صرح به في العباب، ولقول

المجموع كما نقله بعض شارحي العُباب في الإجزاء نظر. وإن قال ابن
 العماد، إن هذا النظر هو الذي لا يتجّه غيره، وأبذه الأذري.
 وقال المُجِبُّ الطُّبري: لا يبعد إلحاق النُّطْق بِقاف العَرَب
 بالإبدال، وبهذا يتبيّن سند ما حزم به شيخنا، وإن ما حزم به أولاً بحث
 الطُّبري وبكونه بحثاً يخفُّ الأمر، وإن قيل في بعض أبحاثه هي قوّة
 المنقول، فإنه كان في نفسي شيء من الحكم بالاطّلاق على قاف ألف
 النُّطْق بِقاف لَعَرَب بحيث يشقُّ عليه تركها كطائفة من أهل اليمن
 كحصر موت، لاسيما صلحاؤها. ولا يلزم من قوّة نظر في مسألة أو توجه
 بحث أن يجري على مقتضى ذلك إذا كان المنقول يخالفه، والله أعلم -
 انتهى من الشرح على البداية للفاكهي رحمه الله.

وقول الإمام الفاكهي «ولا يلزم من قوّة نظر في مسألة» أي كما نظر
 في المجموع وفي شرح المَهْدَب فيها الإمام النُّبُوي. وقول الفاكهي «أو
 توجه بحث» أي كبحث المُجِبِّ الطُّبري أن يجري على مقتضى ذلك إذ
 كان المنقول يخالفه، فالحمد لله. فهذا كلامه ردُّ عن مَنْ نظر، وإن كان
 في قوّة نظر أو بحث قويّ إذا كان المنقول يخالفه، وقد أتينا بالمنقول
 الصّريح الصّحيح عن المُتَوَخَّات نقلاً إلى النّبي ﷺ. ونأهيك أيضاً
 بالإمام الدّيب وتبحّره وتطلّعه على علم الحديث ومؤلفاته فيه. وكذلك
 قول الحافظ ابن حجر صاحب فتح الباري عن المجد الفيروزآبادي،
 وهو المتبحر في علم اللّغة، وله التّأليف العظيمة فيها وفي غيرها، إنها
 لغة فصیحة صحيحة، وإنها ذكرها ابن خلدون في مقدّمة تاريخه، أنها

لُغَةً مُضَرَّةً، فَمَا أَعْظَمَهُ مِنْ نَقْلِ، فَمَا بَقِيَ لِمَنْ نَظَرَ أَوْ بَحَثَ فِيهَا كَلَامٌ وَلَا مَفْهُومٌ. وَلَا يَدْعُ عَلَى مَنْ نَظَرَ فِيهَا أَوْ بَحَثَ أَوْ فَهِمَ بِأَنَّهَا تَبْطُلُ الْقِرَاءَةُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ أَنَّهُ خَفِيَ عَلَيْهِمْ هَذَا الثَّقُلُ الْمُتَقَدِّمُ، لِأَنَّ الْإِحَاطَةَ بِعِلْمِ اللُّغَةِ عَسِيرٌ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يُحِيطُ بِعِلْمِ اللُّغَةِ إِلَّا نَبِيٌّ، وَإِذَا كَانَ لَا يَدْعُ أَنْ يَخْفَى عَلَى مِثْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْضُ اللُّغَةِ كَمَا ذَكَرَهُ السَّائِلُ نَقْلًا عَنِ التُّحَفَةِ، فَلَا يَدْعُ عَلَى النَّوَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ وَابْنِ حَجَرَ الْمَكِّيِّ مَعَ خِلَالَةِ قَدَرِهِمْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِمُ الثَّقُلُ الْمُتَقَدِّمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُ الْإِمَامِ الْفَاكِهِيِّ «لَكِنْ يَنْبَغِي لَهُمُ التَّحَاشِي عَنْ النُّطْقِ بِهَا . . . الخ»، لِأَنَّهُ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى الثَّقُلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِعِبَارَتِهِ، فَلَوْ عَلِمَ الثَّقُلَ لَمَا قَالَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ هُنَاكَ نَقْلًا، قَالَ: «وَفِي نَفْسِي شَيْءٌ مِنَ الْحُكْمِ بِالطُّلَانِ عَلَى قَادِرِ أَلْفِ النُّطْقِ بِقَافِ الْعَرَبِ بِحَيْثُ يَشُقُّ عَلَيْهِ تَرْكُهَا . . . إلى آخِرِ كَلَامِهِ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ، وَفَتَهُمْ مِنْ كَلَامِ الْفَاكِهِيِّ رَجَمَهُ اللَّهُ رَدُّ كَلَامِ شَيْخِهِ ابْنِ حَجَرَ حَيْثُ قَالَ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ. وَقَالَ الْفَاكِهِيُّ: وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ سَنَدُ مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا، وَإِنْ مَا جَزَمَ بِهِ أَوَّلًا بَحْثُ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ وَبِكَوْنِهِ بَحْثًا يَخْفُفُ الْأَمْرَ - انْتَهَى كَلَامُ الْفَاكِهِيِّ.

وَنَقَلَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْكُرْدِيُّ فِي كِتَابِهِ كَشْفُ الثُّلَامِ عَنْ

الإمام السيوطي أن الإمام أبا جعفر بن جرير الطبري كان شافعيًا، ثم استقل بمذهب، ولهذا قال الرافعي وغيره لا يعد تفرده وجهًا في المذهب - انتهى -

وأما المجموع فقد نظر فيها ولا صرح، وسيأتي الكلام على ما قاسه الشيخ ابن حجر في التحفة بالسین المترددة بينها وبين الصاد، وقد رد ما قاسه ابن حجر عبد الله بن سعيد بأقشير في حاشيته على التحفة كما سيأتي إن شاء الله عز وجل.

وقول الإمام الفاكهي: وإن قال ابن العمد هذا النظر هو الذي لا يتجه غيره، فإن عني به الإمام أحمد بن العمد الألفي مؤلف القول التمام في أحكام المأموم والإمام، فقال في كتابه المذكور (مسئلة) قال النووي رحمه الله في شرح المذهب، قال البنديجي: لو صلى القاريء حلف من ينطق بالحرف بين حرفين، كقاف غير خالصة بل مترددة بين قاف وكاف صحت صلاته مع الكراهة. قال: وهذا الذي ذكره فيه نظر، فإنه لم يأت بهذا الحرف، أي القاف المعقودة. قال: ومن ذكر نحو كلام البنديجي الشيخ أبو حامد. ولو قرأ الدال من الذين أنعمت عليهم بمهملة صحت القدوة لأنه لحن لا يغير المعنى. ولا تغتر بكلام من قال بخلاف ذلك في شرح المنهاج، ولا يأتي فيه الوجهان فيمن أبدل ضادًا بظاء، فإن ذلك يغير المعنى... إلى آخر ما تكلم به.

قال في التحفة لابن حجر: فزعم عدم البطلان فيها أي الدال المهملة مطلقًا لأنه لحن لا يغير المعنى ضعیف - انتهى -

فإذا كان عند ابن العماد في الدال المعجمة والدال المهملة مع الإبدال الظاهر والفرق بين المخرجين، لأنه مخرج الدال والطاء المعجمتين والثاء المثلثة، وهو طرف الثنايا العليا مع طرف اللسان - وأما مخرج الطاء والدال المهملتين والثاء المثناة فوق وهو طرف اللسان أيضا، لكن من فوق الثنايا السفلى، كما ذكر ذلك في ترجمة المستفيد الإمام محمد بن عمر نخرق. فعند ابن العماد: إذا لم يتغير المعنى وإن حصل الإبدال والفرق بين المخرجين في الحرف بلا كراهة يصح عنده، فيلزمه كذلك في قاف العرب بالأولى لأنها لم تتغير معنى، فيرد كلامه الذي ذكره الفاكهي كلامه في القول التمام. كيف وقد تقدم أنها لغة صحيحة، وأن النبي ﷺ قرأ بها.

وذكر الإمام ابن أبي شريف في الإسماعيل ما نقله الفاكهي عن المجت الطبري أولا من شرح التبيين للطبري المذكور، وقدم في الإسماعيل قبل ذكر الطبري مفهوما في المسئلة لا صريحا بقوله «وقد أفهم . . . الخ» مشيرا إلى قاف العرب يردده كلام الشيخ زكريا في منهجه ونحو رعاية حروفها أي الفاتحة المعظمة. قال في الشرح: وتعبير بما ذكر أعظم من قوله «ولو أبدل ضادا بطاء لم تصح» - انتهى

فلو كان قول المنهاج والإرشاد للمقري والحاوي أعظم لما صح قول الإمام زكريا المتقدم، وأنه أعظم، وإنما يفتحهم من الأصل عبارة الفتح للإمام ابن حجر قوله «وتشديدات ومخرج ضاد رخصت لعسر مخرجها» فيفتحهم غيرها بالأولى إلى أن قال: ووقع خلاف بين المتقدمين والمتأخرين

في «أحمد» بالهاء، وفي النطق بالقاف مُترددةً بينها وبين الكاف . . . إلى آخر العبارة، ولم يحتج بعبارة الأصل ولا أصله على البطلان مع جرم ابن حجر بالبطلان وبكونه مفهوماً أو بحثاً، وقد تقدّم من صريح النقل ما يردُّ النَحْثَ والمفهوم، لأنَّ قاف العرب ثبت نقلاً أنَّها لغةٌ فصِيحةٌ صحيحةٌ.

ويؤيد ما قلنا أنَّ اللغة الصَّحيحة العربيَّة ما تبطل صلاةٌ من قرأ بها، ما ذكره تلميذ ابن حجر المكي، الإمام المحقق الشيخ عبد الرحمن بن الشيخ عمر العمودي في كتبه حُسْنُ النُّجوى، لما وقع لأهل اليمن من الفتوى، قوله في الأذان: (مسئلة) لا يضرُّ اللحنُ الذي لا يُغيِّرُ المعنى، كأنَّ ينصبَّ الهاء من الحلالة واللام من رسول الله، فإنَّ بعض العرب ينصبُّ بأنَّ وأخواتها الاسم والخبر، كما ذكره في شرح التسهيل - أفتى بذلك محمد بن أحمد فضل - انتهى.

ثم ذكر في مسألة في مُبطلات الصَّلَاة أنَّ فتح لام رسول الله لغة، فينبغي أن تصحَّ ضلَّاته بها والله أعلم. وسيأتي عن التحفة والنَّهاية صِحَّة الصَّلَاة بفتح لام رسول الله في التَّشْهيد الأخير.

فإن قلت: فتح لام رسول الله تُشبهُ الهيئةَ في الصَّلَاة، إذ ليس هي تركَّ حَرْفٍ وإبدال. قلت: فقد تقدّم الإحتجاجُ بها بالفتح في الصَّلَاة، لأنَّها لغةٌ، وما جاء في الفاتحة يحييُّ في التَّشْهيد من تشديداتٍ وغيرها سَوَاءً.

وَأَمَّا كَلَامُ الْإِسْعَادِ؛ قَوْلُهُ: فَأَمَّا مُرَاعَاةُ مَخْرَجِ الضَّادِ، فَلَيْثَلَا يَأْتِي بِالظَّاءِ بَدَلًا. فَلَوْ أُنِيبَ بِهَا بَدَلُهَا لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لَيْتَلَّكَ الْكَلِمَةُ لِتَغْيِيرِ النُّظْمِ. وَالتَّنْصِيبُ عَلَى الضَّادِ الْمُثَبَّتَةِ، عَلَى أَنَّ إِيدَافَهَا ظَاءً مُبْطِلٌ مَعَ عُسْرِ التَّمْيِيزِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَخْرَجِ، فَيُبدَلُ غَيْرُ الضَّادِ مِنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ أَوَّلَى بِالْإِبْطَالِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْبُطْلَانُ بِإِبدَالِ الضَّادِ ظَاءً مَحَلٌّ خِلَافٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ.

ثُمَّ أَتَى بِكَلَامِهِ فِي قَافِ الْعَرَبِ كَمَا قَدَّمْنَا مَفْهُومَهُ. وَمَحَلُّ كَلَامِهِ فِي قَوْلِهِ «بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ» وَإِنْ خَالَفَهُ ابْنُ الْعِمَادِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي (الْدِّينِ) أَنَّ قَافَ الْعَرَبِ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ بِهَا، وَأَنَّ فِي التَّحْقِيقِ «أَنَّ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ إِذَا لَمْ تُعَيَّرْ مَعْنَى يَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ، وَعَلَى مَا سَيَأْتِي أَنَّ الْإِطْلَالَ إِلَّا عَلَى مَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِسْتِقَامَةِ فِي الْحَرْفِ، لَا عَلَى مَا يَثْبُتُ فِيهِ كَقَافِ الْعَرَبِ وَالْقَافِ الْمَعْقُودَةِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ افْتِرَاقُ الْعُلَمَاءِ فِيهَا، وَلِعَمْرِي كَيْفَ، وَقَدْ قَالَ فِي الْمِنْهَاجِ: وَلَوْ أَبْدَلَ ضَادًا بِظَاءٍ لَمْ يَصَحَّ فِي الْأَصَحِّ، وَخَالَفَ الْأَصَحُّ صَحِيحٌ، مَعَ أَنَّهَا تُغَيَّرُ الْمَعْنَى، بَلْ قَالَ الْخَفَاجِيُّ فِي سِرِّ الْفَصَاحَةِ لَهُ. وَأَمَّا الضَّادُ وَالظَّاءُ فَمَا رَأَيْنَا مِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا لِقُوَّةِ التَّشَابُهِ وَشِدَّةِ التَّمَاثُلِ مَعَ فَصَاحَتِهِمْ. وَفِي تَفْسِيرِ الرَّازِيِّ تَحْوِزُ التَّلَاوَةِ بِإِبدَالِ الضَّاءِ ظَاءً لِشِدَّةِ تَشَابُهِمَا. وَهَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ - انْتَهَى كَلَامُ الْخَفَاجِيِّ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْوَسِيطِ وَكَذَا الْوَجِيزِ: وَلَوْ

أبدل الضاء بالطاء، ففيه تردد لقرب المحرج وغسر التمييز - انتهت
عبارة الوسيط.

ومن القرب، ولو أبدل الضاد بالطاء في قوله «ولا الضالين» تردد
الشيخ أبو محمد فيه، لأن الفرق لا يتبين إلا للخواص والصحيح أنه لا
يجوز لأن المخارج مختلفة، والإبدال ترك لذلك الحرف، وإتيان بغير
الواجب - انتهى.

وقال بزرعه في تلخيصه فتاوى ابن حجر، المسمى السمع، وقال
إمام الحرمين والغزالي في البسيط، ومحمد بن يحيى والرافعي وغيرهم
أصحها الطلان، ورأيت منسوباً إلى ابن أسعد الياقبي أنه يجزيء -
انتهى من السمع.

وإذا ورد «أنا أفصح من بطق بالصاد . . .» وهو الصادق المصدق
عليه، عرفت الخلاف، وأنه لا ينطق بالصاد مثل ما ينطق بها أحد،
فافهم، وليس كلامنا تأييداً للطاء، بل إذا كان الكلام فيها مع تغيير
المعنى والإبدال والفرق بين المخارج، وقد تقدم مخرج الطاء المعجمة.
وأما مخرج الضاد المعجمة وهو كما قال بحرق في ترجمة المستفيد لمعاني
مقدمة التجويد: مخرج الضاد المعجمة وهو حافة اللسان، أي جانبه بما
يلي الأضراس الطواجن، ويكون من الجانبين الأيمن والأيسر - انتهى.
فما بالك فيما لا يتغير به المعنى، إذا قلنا ليس بلغية كما جزم ابن العماد في
«الدين» بالذال المهملة وإن كان ضعيفاً كما في التحفة لابن حجر. وأما

قاف العرب فقد تقرر أنها لغة صحيحة، وأنها لغة مضرية، وأن النبي ﷺ قرأ بها، فما بقي كلام.

(فائدة) نقل السيد العلامة عبد الرحمن الملقب الدحي بن محمد با
مارون با علوي عن اليواقيت، أن الجح لا ينطقون بظاء ولا ضاد
معجمتين ولا ضاد مهملة انتهى. وذكر الإمام السيوطي في كتابه
الإتقان في علوم القرآن في الفرع السابع والثلاثين فيما وقع فيه بغير لغة
الحجاز، فعذ ما جاء في القرآن من لغة اليمن وحمير وكندة وحضرموت
وغيرهم، فقال فيه وبلغه حضرموت: ربيون = رجال؛ دمرها =
أهلكنا؛ لغوب = إعياء؛ منساته = عصاته. ثم قال بعد كلام: وقال
أبو بكر الواسطي في كتابه الإرشاد في القرآن: من اللغات خمسون لغة؛
لغة قريش وهذيل إلى أن قال وحضرموت إلى أن عد الخمسين.

وقال في الفرع الثامن والثلاثين فيما وقع فيه بغير لغة العرب، قال
وقد أفردت في هذا الفرع كتاباً سمّيته المهدب فيما وقع في القرآن من
المعرب، ثم تكلم وذكر اختلاف الأئمة منهم الشافعي. قال إنه عربي لا
معرب، قال وقد شدّد النكير على القائل بذلك، ثم بعد كلام قال،
وقال آخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب متسعة
جداً، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة، وقد خفي على ابن عباس
رضي الله عنهما معنى «فاطر وفاتح». قال الشافعي في الرسالة: لا يحيط
بعلم اللغة إلا نبي... إلى آخر ما أطلّ فيه. وقال الإمام الدميري في
النجم الوهاج شرح المنهاج: إن العرب انفردت بحرف الضاد، فلا

يُوجد في لغة غيرها، ولذلك قال ﷺ: أنا أفصح من نطق بالضاد الخ الحديث.

ثم قال وكذلك الحكم إذا أبدل حرفاً بحرفٍ من الفاتحة غير الضاد، كالذال المعجمة إذا أتى بها مهملة، إلا أن يكون قراءة شاذة، مثل «إنا أنطيناك الكوثر» فإنها لا تبطل.

(فرع في القراءات السبع والعشر وما جاء فيهن): تُشرع القراءة بما ورد في السبع لقوله ﷺ «إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف». قال المتولي: المراد أنزل بلغة سبع قبائل من فصحاء العرب. قلت، قال في تاريخ الخميس نقلاً من رسالة الإمام الشيوطي الأعمودج للبيب في خصائص الحبيب ﷺ: نزل أي القرآن العظيم على سبعة أحرف من سبعة أبواب، وكل لغة، عد هذه ابن النقيب - انتهى. ففهم كلامه «وكل لغة» وقد تقرر أن قاف العرب لغة مضرية، وبلا شك ولا ريب أن مضر من فصحاء القبائل.

وقد قال في تاريخ الخميس على ما سيأتي: سبع رسول الله ﷺ قائلاً يقول:

إني امرؤ حميري جبن تسبي لا من ربيعة آثمي ولا مضرًا

فقال ﷺ: «ذلك أبعد لك من الله ورسوله». وقال ﷺ فيها يروى عنه: «إذا اختلف الناس فالحق مع مضر». وورد أنه مسلم كما سيأتي. وقال الإمام الشيوطي في كتابه الإتيقان في علوم القرآن، عند ذكره

للفراءات السبع ، قال وقيل نزل أي القرآن بلغة مصر خاصة ،
 لقول عمر رضي الله عنه : «نزل القرآن بلغة مصر» . وعبر بعضهم فيها
 حكاة ابن عبد البر : السبع من مصر : إنهم هذيل ، وكنانة ، وقيس ،
 وضبة ، ونسيم الرباب ، وأسد بن خزيمه ، وقريش ، فهذه قبائل مصر
 تستوعب سبع لغات - انتهى من الإنفاق .

ولنرجع إلى كلام الدميري ؛ ثم قال الإمام الدميري ، قال أي
 المتولي . وأما القراءة بالشواذ ، إن لم يكن فيها تغير معنى ولا زيادة حرف
 ولا نقصانه ، فتجوز ولا تبطل الصلاة كاللحن الذي لا يغير المعنى .
 قلت ، قال في التحفة : فيختص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة أو
 النقص - انتهى .

ثم قال الدميري بعد كلام ، قال : وحكى البغوي في أول تفسيره
 الإنفاق ، على جواز القراءة بما قرأ يعقوب أي ابن إسحق الحصري
 البصري وأبو جعفر لإستقامتهما . . . الخ ما أطال به ، فافهم قوله
 «كاللحن الذي لا يغير المعنى» أنه وافق ابن حجر في التحفة ، والإبدال
 وإن لم يتغير المعنى مبطل كما يأتي هنا .

قال الشيخ العلامة محمد بن سليمان الكردي قوله «وهي ما وراء
 السبعة» ، اعتمد هذا غير واحد تبعاً للثوري رحمه الله ونفع به وغيره .
 وقال البغوي : هي ما وراء العشرة ، وتبعه السبكي وولده الشارح .
 واعتمد الطلاوي وغيره ، وهو المعروف عند أئمة القراء - انتهى .

وأما قول الشيخ العلامة محمد بن سليمان الكردي المتقدم: إن كلام ابن قاسم في شرح أبي شجاع يميل إليه أي إلى كلام ابن حجر شيخه. فما ذكر ابن قاسم إلا عبارة المجموع الذي استدل بها ابن حجر في التحفة والفتح إذا قلنا إن البحث موافق، ويردّه النقل المتقدم وكلام المجموع الذي استدل به ابن حجر في التحفة والفتح وشرح المختصر، واتخذ صريح المجموع إلا في السنين المترددة بينها وبين الصاد، يرده كلام تلميذه الإمام الفاكهي، كما تقدم، وكلام الإمام المزجد في كتابه الزوائد، والإمام العلامة عبد الله بن سعيد سيد أبوه بأقشير، نزيل مكة المشرفة، على حواشيه على تحفة ابن حجر.

قال المزجد في الزوائد: ولو أخرج الحرف من غير مخرجه، بأن قال «الصراط» لا بصاد مخضة ولا بسين مخضة، بل بينهما، فإن لم يمكنه التعلم صحت صلاته، وإلا لزمه التعلم وقضى كل صلاة صلاها في زمن التقصير في التعلم. ولو كان يأتي بالحرف بين الحرفين كقاف العرب لم يضر، قاله في الكفاية - انتهى من الزوائد عن نقل شيخه عمر الفقي. فتبين ردّ بحث الشيخ ابن حجر عن المجموع حيث استدل بالسين . . . الخ، لأن الصاد والسين فرق بين مخرجيهما ومعنييهما. وعبارة الشيخ بأقشير المكي على حاشيته على التحفة، قول التحفة «وإن قدره ضعيف، لما في المجموع أنه إذا . . . الخ الاستدلال بما في المجموع لم يثبت فيه إلا الخروج عن الاستقامة، لا على ما يثبت فيه، أي الحرف، فقال به أئمة كثيرون - انتهى من الحاشية، والله الحمد، فهو واضح،

وابن آدم محل السنين . فقد نقل الشيخ ابن حجر نفسه التامع في عزو
شيخه في عبارة نقلها عن المجموع ، قال ابن حجر في تحفته عند قول
المنهاج «ولا في جحر» في آداب قضاء الحاجة .

(تبيه) وقع لشيخنا وغيره أنهم نقلوا عن المجموع أنه بحث
الحُرمة هنا لبصحة النهي ، وأنه قيد الكراهة بغير المقد ، ولم أر ذلك في
عدة نسخ فيه هنا ، فإن كان فيه بمحل آخر ، أو في مقتضى نسخه ، وإلا
فكلامهم مؤول بأن مقتضى بحثه في الملاعن الحُرمة لبصحة النهي فيها ،
أن هذا مثلها ، فنسبوه إليه تسامحا انتهى من التحفة فانظر مع جلالة
قدر شيخه زكريا ، وأنه قال فيه ما رأيت عيني مثله أي زكريا ، قال فيه وفي
غيره ، فنسبوه إليه أي المجموع تسامحا ، وكذلك هو لما قال صريح كلام
المجموع البطلان ، وليس فيه إلا ما تقدم ، بل نظر فيها أي قاف العرب
في المجموع ، كما تقدم ، وكما يأتي بطلا ، وليس في المجموع إلا ما قاسه
على السنين المترددة ، والصاد ، وأيده فيها قراءة صحيحة ، أي في الصاد
من «الصراط» وبالسين المهملة أيضا .

وأما القراءة الشاذة ، فالمعنى إن تغير بها ما صحت بها الصلاة ، وإن
لم يتغير ففيها ما تقدم في «إننا أنطيناك الكوثر» . قال في كتاب تقريب
النشر في القراءات العشر ، تأليف الإمام الكبير ، شيخ القراء والحفاظ
والمدرسين في كل بلد حتى البلد الأمين أبي الخير شمس الدين محمد بن
محمد بن محمد بن محمود الجزري الدمشقي الشافعي رحمه الله ، قال في

أَمَّ الْقُرْآنَ ، قَالَ فِي الصُّرَاطِ : رَوَى رُوَيْسٌ وَأَسْنُ مُجَاهِدٌ عَنْ قُتَيْبٍ «الصُّرَاطِ
وَسِرَاطِ» حَيْثُ أَتَى بِالسَّيْنِ ، وَالْبَاقُونَ بِالصَّادِ ، وَأَشْمُ خَلَفَ عَنْ خَمْزَةِ
الصَّادِ زَايَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَفِي الرُّوضَةِ ، وَعَنْ جُمْهُورِ الْعِرَاقِيِّينَ الْإِشْمَامِ
فِي الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ فَقَطْ حَيْثُ أَتَى وَهُوَ طَرِيقٌ بَكَارٍ عَنِ الْوِزَانِ عَنْهُ . وَانْفَرَدَ
ابْنُ عُيَيْنٍ عَنِ الصُّرَافِ عَنِ الْوِزَانِ عَنْهُ بِالْإِشْمَامِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ
كَرَوَايَةٍ حَلَفَ - انْتَهَى مُلْحَصًا ، فَافْهَمَ مَا قَالَ قُتَيْبٌ فِي «الصُّرَاطِ»
بِالسَّيْنِ . وَقَالَ فِي الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ فِي بَابِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ وَأَسْنُ كَثِيرٌ مِنْ
رَوَاتِي الْبَزْزِيِّ وَقُبَيْلٌ عَنْ أَصْحَابِهَا عَنْهُ - انْتَهَى .

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلُهُ فِي الْمَاتِحَةِ عِنْدَ الصُّرَاطِ ، قُرِءَ
الصُّرَاطِ وَسِرَاطِ بِالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ ، رَوَاهُ رُوَيْسٌ عَنْ يَعْقُوبَ ، وَهُوَ
الْأَصْلُ ، سُمِّيَ سِرَاطًا لِأَنَّهُ يَسْتَرْطُ السَّائِلَةَ ، وَيُقْرَأُ بِالزَّايِ ، وَقُرَأَ خَمْزَةً
بِإِشْمَامِ الزَّايِ ، وَكُلُّهَا لُغَاتٌ صَحِيحَةٌ ، وَالِاخْتِيَارُ «الصُّرَاطِ» عِنْدَ أَكْثَرِ
الْقُرَّاءِ لِمُوَافَقَةِ الْمُضَحَّفِ - انْتَهَى .

قَالَ الْإِمَامُ سَحَرَقُ فِي تَرْجُمَةِ الْمُسْتَفِيدِ الثَّلَاثِ عَشَرَ : تَخْرُجُ حُرُوفُ
الصُّفِيرِ الثَّلَاثَةِ ، أَيِ الصَّادِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَتَيْنِ وَالزَّايِ ، وَهُوَ طَرَفُ اللِّسَانِ
أَيْضًا لَكِنْ مِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى - انْتَهَى . وَقَدْ قَدَّمْنَا كَلَامًا فِي الْقِرَاءَاتِ
السَّبْعِ وَالْعَشْرِ ، وَسَيَأْتِي كَلَامٌ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ بِأَقْشِيرٍ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى التُّحْفَةِ : قَوْلُ
التُّحْفَةِ «فِقْرَاءَتُهُ لَيْتَلَكَ الْكَلِمَةُ» الْخِ وَبُحِثَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي قِرَاءَةٍ

شاذة، فإنها وإن غيّرت المعنى لمعنى آخر، فلا تبطل الصلاة، بل القراءة
إذ لا يتصور أن يكون قراءة شاذة، وتبطل المعنى من أصله، فتأمل في كل
ما يأتي - لا ينافي ما ذكر فيها - انتهى .

وبما قررناه من العبارات الواضحة عن المزجد وباقتير المكّي في
حاشيته لا يقدح في ردّ شاذّ على كامل، كما ردت امرأة على سيدنا عمر
رضي الله عنه، فقال «أخطأ رجل وأصاب امرأة». وكذلك حكايات
وقعت لجملة من الصحابة، كسيدنا عليّ كرم الله وجهه ورضي عنه
وغیره، كما جاء في إحياء علوم الدين وغيره، كبهجة العامري .

وقد نقل ابن حجر في تحفته كما ذكره السائل عن الإمام الشافعي
رضي الله عنه «لا يحيط بعلم اللغة إلا نبي»، وعلى تقدير صحة بحث
ابن حجر رضي الله عنه يرّده كلام الأكثر، وهم شيخ الإسلام زكريا،
والخطيب الشربيني، والجمال محمد الرملي، رضي الله عنهم ونفع بهم
وجزاهم أجمعين عن الإسلام والمسلمين خير الدارين .

وقد ذكر الشيخ العلامة محمد بن سليمان الكردي في أول حاشيته
على شرح المختصر أنهم متكافئون في نقل المذهب. قال كما أوضحت في
الفرائد المديّة، بل سيأتي نقلاً في الفرائد المديّة عن الشيخ محمد بن
سليمان المذكور، والإمام عمر بن عبد الرحيم البصري، والإمام السيد
عبد الرحمن بن عبد الله بلفقيه باعلوي، بأنهم قرروا أنه يتبع الأكثر.

وقولهم في عباراتهم بالقاف مترددة بينها وبين الكاف، أي فالمراد

بين نخرج القاف ونخرج الكاف، فمخرجهما كما قال في الجزئية
وشرحها لخالد بن عبدالله الأرهري رجّهما الله، والقاف أقصى اللسان
فوق، ثم الكاف أسفل.

قال في الشرح: فالقاف من أقصى اللسان وما يجاذيه من الحنك
الأعلى، والكاف من أقصى اللسان أيضا، لكنها أسفل من القاف، وهي
أقرب إلى الفم من القاف، ويُعرف ذلك بأنك إذا وقفت على القاف
والكاف، نحو إق وإك، تجد القاف أقرب إلى الحلق، والكاف أبعد -
انتهى ملخصا.

وعندي أن قاف آل خضرموت اليبسة قاف العرب، قرية جدا
من نخرج القاف المعقودة، ماتشته بالكاف أبدا، بل قاف يابسة، وأني
سمعت أناسا في غير جهة خضرموت لما سافرنا إلى البلدان البعيدة، أرى
قاف بعضهم تشبه الكاف، فلعلهم المعنيون بكلام ابن حجر وغيره
يقولهم المترددة بينها وبين الكاف، والله أعلم.

وأما عبارة الأكثر، قال الإمام زكريا في كتابه الأسنى شرح الرُّوض
للمقري: نعم لو نطق بالقاف مترددة بينها وبين الكاف، كما ينطق بها
العرب صخ مع الكراهة، حزم به الروياني وغيره، قال في المجموع وفيه
نظر - انتهى.

وعبارة المنهج له: ولو نطق بقاف العرب المترددة بين القاف
والكاف صحت كما حزم به الروياني وغيره - انتهى، ولم يذكر الكراهة

فيه، كما أنه في البهجة، جزم بما في الكفاية لابن الرُّفعة، ونسب الكراهة فيها إلى البندنجي والرويانى، فقال فجَرمَا بالصُّحة مع الكراهة. فلذا قلتُ في الفرقة الأولى في قاف العرب كما يفهم من عبارة المنهج وشرح البهجة، أنه قابلٌ بعدم الكراهة، كابن الرُّفعة ومن تبعه، لأنه قال لم يضر، وقال في المنهج صحت ولم يقل جازت. قال في كتابه الأسنى شرح روض الإمام المقرئ الذي اختصر فيه الروضة، قال في الروض (فرغ) يصبح اقتداءً مؤدِّ بقاصر، ومفترضٌ بمقتل، قال في الأسنى بعد كلامٍ تقدّم. وتعبيرُ الأصل بالجوارِ أولى من تعبيرِ المصنف بالصحة لاستلزامه لها بخلاف العكس - انتهى فإذا فهمت قول شيخ الإسلام في شرح منهجه بقوله «صحت» عرفت كلامنا المتقدّم بقولنا «إنه قابلٌ في شرح منهجه بعدم الكراهة»، فافهم.

وعبارة الإمام محمد الخطيب الشربيني في كتابه الإقناع: ولو نطق باللقاف بينها وبين الكاف كما ينطق بها العرب صح مع الكراهة، كما جزم به الرويانى وغيره، وإن قال في المجموع فيه نظر - انتهى. وقال الإمام محمد الرملى في النهاية: ولو نطق باللقاف مُترددةً بينها وبين الكاف كما تنطق بها العرب صح مع الكراهة كما جزم به الشيخ نصر المقدسى والرويانى وابن الرُّفعة في الكفاية وإن نظر في المجموع - انتهى.

وقول الشيخ ابن حجر نفع الله به ورضي عنه في تحفته: أو نطق بـقاف العرب المترددةً بينها وبين الكاف، والمراد بالعرب المنسوبة إليهم

أحلاطهم الدين لا يعتد بهم وسبها بعض الأئمة لأهل الغرب وصعيد
 مصر - انتهى ، رده الشيخ العلامة عبد الله بن سعيد بأقشیر المكي رحمه
 الله في حاشيته على التُّحفة قال فيها قول التُّحفة ، والمراد بالغرب ...
 الخ ، الطاهر أنه لا محوخ إلى هذا التأويل خصوصاً وقد توارثوا على
 تسميتها قاف الغرب ، فنسبتها إليهم باعتبار أن غالبهم لا ينطقون في
 محاورتهم إلا بها . وأما القراءة فهي سنة متبعة ، وتجرى ما بين فصيح
 وأفصح ، ونسبة بعض الأئمة لأهل العرب لا يقتضي ما قاله ، بل إنهم
 لا ينطقون بها ذواماً إلا كذلك - انتهى من الحاشية .

قلت . ولعل مراد الإمام ابن حنبل بالإمام ابن العربي بقوله «نسبه
 بعض الأئمة ...» الخ لأنني رأيت في كتاب لابن العربي ، قال في الباب
 الثاني منه في معرفة مراتب الحروف والحركات ... إلى آخر ما أطل به ،
 ثم بعد نصف كُرَّاس قال : اعلم وفقنا الله وإياك ، أن الحروف أمة من
 الأمم مخاطبون ومكتفون ، وفيهم رسل من جنسهم ، ولهم أسماء من
 جنسهم ، ولا يعرف هذا إلا أهل الكشف من طريقنا إلى آخر ما أطل
 به ، إلى أن قال بعد اثني عشر ورقة من الكتاب الذي رأيته عند تعديده
 للحروف - حرف القاف :

القاف سرُّ كماله في رأيه	وعُلوم أهل الغرب مبدأ قطره
والشرق يشبهه فحصل عينه	وانظر إلى شكل الرؤوس كبدته
غحاً لإخر نشأة هو مبدأ	لوجود مُبدية ومُبدى غنصره

... إلى آخر ما أطال فيه وفي غيره من الحروف، وذكر القاف أن سني
 فلكه أخذ عشرة سنة. وقد نهينا عن أكابرنا من مطالعة كتبه لربما يفهم غير
 مراد الشيخ، وفي العلوم الغزالية غنية وكفاية. فإن أراد ابن حجر
 بعض الأئمة ابن العربي فمعناه آخر غير ما نحن فيه، والله أعلم.

وقول الشيخ الإمام ابن حجر في التحنة واقتضاه كلام جمع، بل
 صريحه الصحة في قاف الغرب وإن قدر - ضعيف. فعل صحة قوله
 هذا يحوز العمل بالقول الضعيف، لا الفتوى به، والحكم كما هو مقرر
 عند ابن حجر نفسه وغيره. ولما قيل له: لم لم تصل مع المخالف في أول
 الوقت جماعة في بعض الصلوات التي لم يتقدم فيها غير الشافعي
 بالحرمين الشريفين ولم تنتظر للجماعة التي بعدها وإمامها شافعي
 موافق، وقد صرحت في كتبك أنه أولى. فقال: هداك الفتوى والحكم،
 وهذا العمل، ومع ذلك فالذي لا يعتاد القراءة إلا بالقاف اليابسة قاف
 العرب إذا لم يقرأ بها ينتهي عنه الخشوع بسبب التكلف لخلاف عادته،
 بل بعض الذي تعتاد ألسنتهم قاف الغرب إذا قرأ القاف المعقودة تخرج
 قريباً من الغين أو السين من المستقيم تشبه الصاد المهملة فتوقعه وتوقع
 المأمومين خلفه في الوسوسة والشك بسبب التكلف، بخلاف عادته كما
 رأينا ذلك.

وقد قال الإمام السيوطي رحمه الله في مؤلفه الذي ألفه في إعراب
 قول المنهاج وما ضُيِّب... الخ، فإنه بعد أن ذكر التكلفات في نصب

ضَبَّةٌ قَانَ مَا لَفَطَهُ : إِنَّ الْمَوْلَدَ إِذَا صَنَّفَ فِي الْفُرُوعِ أَوْ غَيْرِهَا يُعْذَرُ فِي ارْتِكَابِهِ لُغَتَهُ الْمَوْلَدَةَ ، لِأَنَّهُ لَوْ كُتِفَ الْكَلَامُ بِاللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ رُبَّمَا صَغُبَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ . فَإِذَا عَجَزْنَا عَنِ الدُّخُولِ بِكَلَامِهِ فِي اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ عَذْرَاهُ ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ - انتهى .

وَإِذَا كَانَ الشُّكْلُفُ يُؤَلَّدُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَخَارِجِ الْحُرُوفِ عَلَى غَيْرِ الْمَطْلُوبِ أَوْ يَنْفِي الْخُشُوعَ الَّذِي هُوَ رُوحُ الصَّلَاةِ ، وَلَا لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا مَا عَقَلَ مِنْهَا . قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي التُّحْفَةِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ : الْأَوَّلَى أَنْ يَعْمَلَ بِالْقَوْلِ الضَّعِيفِ لِأَجْلِ الْوَسْوَسةِ وَبِالْقَوْلِ الشَّدِيدِ عِنْدَ التَّسَاهُلِ بِذَلِكَ - انتهى بِمَعْنَاهُ . وَمَعَ ذَلِكَ لَيْسَ لِعَالِمٍ وَلَا لِحَاجِلٍ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ سَمِعَهُ قَرَأَ بِقَاوِمِ الْعَرَبِ فِي صَلَاتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ قَلَّدَ مَنْ يَقُولُ بِصِحَّةِ الْقِرَاءَةِ بِهَا فَعِبَارَةُ ابْنِ حَجَرٍ فِي التُّحْفَةِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ ، وَلَيْسَ لِعَامِيٍّ يَجْهَلُ حُكْمَ مَا رَأَى أَنْ يُنْكِرَهُ حَتَّى يُخْبِرَهُ عَالِمٌ بِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ ، وَلَا لِعَالِمٍ أَنْ يُنْكِرَ مُخْتَلَفًا فِيهِ حَتَّى يَعْلَمَ مِنَ الْفَاعِلِ أَنَّهُ حَالٌ ارْتِكَابِهِ مُعْتَقِدًا لِتَحْرِيمِهِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ جِئْتَنَّهُ قَلَّدَ مَنْ يَرَى جِلَّهُ أَوْ جِهْلَ حُرْمَتِهِ - انتهى .

وَقَالَ بَعْدَ قَوْلِ الْمِنْهَاجِ فِي فَصْلِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ . وَمِنْ الْمُنْكَرِ فِرَاشُ خَرِيرٍ ، قَالَ فِي التُّحْفَةِ بَعْدَ كَلَامِ تَقَدَّمَ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي السَّبْرِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الَّذِي يُنْكِرُ بِاعْتِقَادِ الْفَاعِلِ تَحْرِيمَهُ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي وُجُوبِ الْحُضُورِ وَوُجُوبِهِ مَعَ وُجُودِ مُحَرَّمٍ فِي اعْتِقَادِهِ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فَسَقَطَ وَجُوبُ

الحضور لذلك . وأما الإنكار ففيه إضرار بالفاعل ، ولا يجوز إضراره إلا إذا اعتقد تحريمه بخلاف ما إذا اعتقد المنكر فقط لأن أحدا لا يعامل بفضية اعتقاد غيره ، فتأمله وتكلم بكلام .

ثم قال : ثم رأيت غير واحد قالوا : المنقول أنه لا يحرم الحضور إلا إن اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته ، وسواء فيما ذكرته النبذ وغيره خلافا لمن فرق ، ولا ينافيه قول الشافعي رضي الله عنه في شارب الحنفي أحذه وأقبل شهادته ، لأن المعتد في تعليقه أن الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع إليه - انتهى من التحفة . وقول ابن حجر رحمه الله في التحفة المتقدم هنا قوله واقتضاه كلام جمع بل صريحه الصحة في قاف العرب وإن قدر . . . الخ كلامه ، هذا يرد كلامه الذي في شرح المختصر بقوله فيه . ومن قال في هذه بعدم البطلان يحمل كلامه على المعدور - انتهى .

وعبارة التحفة بعد ذكره بذلك قال : ويجري ذلك في سائر أنواع الإبدال وإن لم يتغير المعنى كالعالمون . قلت : هذا إبدال لأنه إبدال الواو بالياء ، وقد تقدم أن الإبدال ترك لذلك الحرف ، وليس قاف العرب تركا لذلك الحرف إلا أن المخارج متقاربة . فمن قال بوجوب المخرج وجعل القاف المعقودة الأصل يردّه النقل المتقدم ، بل يصدق في الإنصاف قول بأقشير المكي فيها . أما القراءة فهي ستة متعة ، وتجري ما بين فصيح وأفصح ، وعلى تقدير صحة بحثه في قاف العرب يردّه كلامه في تحفته أنه

متى حفف الفادر مُشدّذاً أو لحن أو أبدل حرفاً بآخر، ولم يكن الإبدال قراءة شادة «كأنّا أنطياك الكوثر» . . . الخ

وقد تقدّم عن نقل الإمام الشعراوي عن الإمام ابن العربي في الفتوحات عن شيوخه يروون عن أشياخهم كما تقدّم إلى أصحاب السّيِّد إلى السّيِّد أداء أنهم يقرأون بالقاب الغير المعقودة التي ينكرونها أهل اللسان، ومع ذلك فقد تقدّم عن الحافظ ابن حجر إمام الحديث أنّه سأل المحدث الفيروزآبادي عنها، فقال: إنّها لغة صحيحة، وإنّ ابن خلدون ذكرها في مقدّمة تاريخه أنّها أي قاف العرب لغة مضرّية، بل ذهب بعض أهل البيت إلى عدم صحّة القراءة في الصلاة إلّا بها - انتهى.

وقد تقدّم في نصب لام رسول الله في التّشهُد الأخير لما كانت لغة صحت الصلاة بها كما ذكره تلميذ ابن حجر الشّيخ العارف عبد الرحمن بن عمر العمودي في كتابه حُسن النّجوى. قال تعالى: «إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَوْ تَكُونُ لَهُمُ الْخَبِيرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ، وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا». وقال تعالى: «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا». اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ مِنَ الدِّينِ إِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلِبِئْسَ الْمِهَادُ.»

وقد ذكر الإمام الشعراوي في كتابه تنبيه المُعترّين في الحديث: إنّ

الملائكة يَمُرُّونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي إِذَا قِيلَ لَهُ : اتَّقِ اللَّهَ . . .
 يُوقِفُ حَتَّى تُعَاتِبَهُ الْمَلَائِكَةُ عَلَى ذَلِكَ - انتهى . بِمعناه . كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ
 عَزَّ وَجَلَّ لِخَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْأَحْزَابِ
 «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ . . . !» أَي دُمَ عَلَى
 تَقْوَاهُ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ، وَانْظُرْ إِلَى الْأَقْوَالِ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى الرِّجَالِ،
 خُذِ الْحِكْمَةَ وَلَوْ مِنْ مُشْرِكٍ، فَكَيْفَ وَمَنْ أَتَيْنَا بِأَقْوَالِهِمْ، وَهُمْ الْقُدُوءُ فِي
 الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ، وَلِذَا قَدَّمْنَا أَمَامَ الْجَوَابِ عَنِ الْإِمَامِ الشُّعْرَاوِيِّ مَا
 نَقُلُ عَنْ السُّلَفِ نَعْمَلُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ لَهُ مُسْتَنْدًا. وَمَنْ تَغَضَّبَ عَلَى
 كَلَامِ ابْنِ حَجَرٍ بَعْدَ الثَّقَلِ الْمُتَقَدِّمِ مَا لَمْ يَشَأْ، مِمَّا، ذَلِكَ نَوْعُ تَقْلِيدِ لَابِنِ
 حَجَرٍ، إِنَّا نَحْنُ كَلَامُهُ كُنْصَرُ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ الْمُطْبِقِ، صَاحِبِ الْمَذْهَبِ
 الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا يَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ.
 وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُؤْمِنَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَيَكْفُرَ بِبَعْضِ، فَكَلَامُ ابْنِ حَجَرٍ فِي
 الْقَافِ بَحْثٌ وَمَفْهُومٌ، وَأَمَّا كَلَامُهُ فِي التُّحْفَةِ فِي تَطْيِيلِ بَيْعِ الْعَهْدَةِ،
 وَكَذَلِكَ فِي الْغِرَاسِ فِي السَّخِيلِ، لِصَاحِبِ الْأَرْضِ حُزْءٌ مِنَ النَّخْلِ
 الْمَفْرُوسِ، وَفِي الْمَذْهَبِ مَا لَهُ إِلَّا أَجْرَةُ الْمِثْلِ مَعَ أَنَّ أَحْيَارَهُمْ وَأَكَابِرَهُمْ
 يَأْكُلُونَ مِنْ أَثْمَارِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ. وَكَذَلِكَ فِي الزُّوَاجِرِ فِي غَدِيدِ الْكَبَائِرِ،
 فَقَدْ أَبَانَ فِيهَا بِمَا عِنْدَهُ، فَيَلْزَمُ نَمْيُ الْعَدَالَةِ فِي الشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا لِمَنْ عَمِلَ
 بِوَاجِدَةٍ وَلَا زَمَهَا، وَهَكَذَا جَمِيعُ مَا جَاءَ وَقَرَّرَهُ ابْنُ حَجَرٍ، رَجِمَ اللَّهُ وَنَفَعَ

بِهِ .

وَعَجِيبٌ مِنْ عِبَارَةِ التُّحْفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَوْلُهُ «وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ

أنواع الإبدال إلى قوله كالعالمون، وصر به مثلاً لقاف العرب، وإنما يقال لقاف العرب في المثل بالحرف الغير المشدد الذي لا يغير المعنى. قوله في التحفة: ويؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في «ال» وحين بإظهار «ال» فزعم عدم إبطاله، لأنه لحن لا يغير المعنى ممنوع، لأن محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف، والشدة بمنزلة الحرف، كما صرحوا به. نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لمزيد خفاءه. ووقع لابن كبن، أن فتحة لام رسول الله من عارب متعمد حرام مبطل، ومن جاهل حرام غير مبطل، إن لم يمكنه التعلم، وإلا بطل - انتهى. وليس في محله، لأنه ليس فيه تغيير للمعنى، فلا حرمة ولومع العلم وإمكان التعلم، فضلاً عن البطالان. نعم إن نوى العالم الوصفية، ولم يضر خبراً أبطل لفساد المعنى حينئذ - انتهى.

وعبارة النهاية مثل التحفة سواء، فافهم قوله «وليس في محله»، لأنه ليس فيه تغيير للمعنى، فكذلك قاف العرب. وقوله «محل ذلك» حيث لم يكن فيه ترك حرف والشدة بمنزلة الحرف، كما صرحوا به، فكذلك قاف العرب حرف وليس إبدالاً، لأن حروف ا ب ت ث جميعها، فقاف العرب ما لها شبه إبدال بكاف ولا غيرها في لغة جهتنا الحضرمية، فلذا يصدق كلام العلامة بأقشیر المتقدم، لا على ما يثبت فيه أي الحرف، فقال به أئمة كثيرون، ومع ذلك فالذي يأتي باللحن الذي لا يخل بالمعنى يصح أن يكون إماماً كما تقدم من القول التمام لابن

وقال شيخ الإسلام، مُفتي الأنام، وجيدُ عصره، أبو محمد علي بن علي بايزيد الشُّحري، رحمه الله تعالى، في فتاويه، لما سُئِلَ عما حاصله يأتي في الجواب. قوله إن الإمام إذا لَحَنَ لَحْنًا يُغَيِّرُ المعنى، فإن كان لعجزٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ، وهذا شأنُ كثيرٍ من الناس، وإن كان لِتَقْصِيرِهِ، فلا تَصِحُّ صَلَاتُهُ، وَلَا تَصِحُّ الْقُدُوءُ بِهِ، وهذا إنَّما يأتي في القائِمَةِ أو بدلها فقط. فإن لَحَنَ في غير ذلك لَحْنًا يُغَيِّرُ المعنى، كقوله «إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ» بِجَرِّ اللَّامِ، فإن كان قَادِرًا عَالِمًا عَامِدًا بطلت صَلَاتُهُ، وَإِلَّا فَتَصِحُّ وَتَصِحُّ الْقُدُوءُ بِهِ، لِأَنَّهُ تَرَكَ السُّورَةَ حَائِزًا، أَيَّ وَبُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَقْبَلَ بِذَلِكَ مَعَ النَّسِيَانِ. قَالَ فِي التُّحْفَةِ: وَيَسْحَدُ لِلْسُّهُوفِ إِذَا تَغَيَّرَ المعنى بِمَا سَهَا بِهِ مَثَلًا، لِأَنَّ مَا أَظَلَّ غَمْدُهُ بِسَحْدٍ لِسُهُوهِ، وَأَحْرَوْا هَذَا التَّفْصِيلَ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ إِذَا غَيَّرَ المعنى - انتهى.

وقال بايزيد في مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ فِتَاوِيهِ: وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ وَفَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَمْنُ فَتَحَ النَّوْنَ مِنَ الرَّحْمَنِ فِي الْقَائِمَةِ . . . إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ، فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَحْنٌ لَا يُغَيِّرُ المعنى، لَكِنْ تَكَرَّرَ الْقُدُوءُ بِهِ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ إِنْ تَعَمَّدَهُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

فَإِذَا كَانَ هَذَا فِي لَحْنٍ ظَاهِرٍ، وَلَا تَغْيِيرَ بِهِ مَعْنًى، فَكَيْفَ بِقَافِ الْعَرَبِ، وَقَدْ مَنَّا صَرِيحَ النُّقْلِ فِيهَا، فَالْصَّلَاةُ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا بِالقَافِ الْمَعْقُودَةِ، أَوْ قَافِ الْعَرَبِ صَحِيحَةً. وَمَنْ قَالَ فِي الْجَانِبَيْنِ بِالْإِبْطَالِ ضَعِيفٌ لِمَا قَدَّمْنَا، وَخَرَجَ عَظِيمٌ فِي الْجَانِبَيْنِ، وَإِبْطَالُ لِصَلَاةِ النَّاسِ حَيْثُ

بكلِّ مِنْهَا يَفْرَأُ بِهَا أُمَمٌ كَثِيرَةٌ، وَالَّذِينَ يُسِرُّ، وَبُعِثَ ﷺ بِالْحَنِيفَةِ
السَّمْحَةِ.

وَأَمَّا مَا وَغَدْنَا بِهِ مِنْ نَقْلِ كَلَامِ السَّيِّدِ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ
الْبَصْرِيِّ، وَالسَّيِّدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بَلْفَقِيهِ، وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ
سُلَيْمَانَ الْكُرْدِيِّ مِنْ كِتَابِهِ الْفَوَائِدِ الْمَدِينِيَّةِ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ عَمَرَ
الْبَصْرِيَّ قَدْ أَفْتَى بِعَيْنِ مَا قُلْنَاهُ مِنَ التَّخْيِيرِ فِي صُورَةِ السُّؤَالِ، وَعِبَارَةِ
فَتَاوِيهِ، وَمِمَّا نَقَلْتُ فِي جُمْلَةِ أَسْئَلَةٍ رُبِعَتْ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْسَاءِ (الْمَسْئَلَةُ
الرَّابِعَةُ) صُورَتُهَا:

مَا قَوْلُكُمْ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي يَخْتَلِفُ فِيهَا، التَّرْجِيحُ بَيْنَ الشُّهَابِ ابْنِ
حَجَرٍ وَالشَّمْسِ الرُّمْلِيِّ، فَمَا الْمَعُولُ عَلَيْهِ مِنَ التَّرْجِيحَيْنِ؟ الْجَوَابُ عَنْهَا،
أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمُفْتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْمُفْتَى مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ
وَالْقُدْرَةِ عَلَى التَّصْحِيحِ، أَفْتَى بِمَا تَرَجَّحَ عِنْدَهُ بِمُقْتَضَى أَصُولِ الْمَذْهَبِ
وَقَوَائِدِهِ، فَيَعْتَرِفُ مِنَ الْبَحْرِ الَّذِي اعْتَرَفَ مِنْهُ السَّيِّدَانِ الْجَلِيلَانِ الْمَشَارُ
إِلَيْهِمَا وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْفُحُولِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ فِي هَذِهِ
الْأَعْصَارِ الْمُتَأَخِّرَةِ، فَهُوَ رَاوٍ لَا غَيْرَ، فَيَتَخَيَّرُ فِي رِوَايَتِهِ أَيُّهُمَا شَاءَ، أَوْ حَمِيْعًا،
أَوْ بِأَيَّتِهِمَا مِنْ تَرْجِيحَاتِ أَجْلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ مَعَ تَنْبِيهِ الْمُسْتَفْتَى عَلَى جَلَالَةِ كُلِّ
مِنِ الْمَرْجُوحِينَ وَجَوَازِ الْعَمَلِ بِتَرْجِيحِهِ وَتَأْهَلِهِ لِلِاقْتِدَاءِ بِهِ. نَعَمْ يَظْهَرُ
حَيْثُ كَانَ الْمُسْتَفْتَى يَحْتَاجُ إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّنْبِيهِ أَنَّ الْأَوَّلَى بِالْمُفْتَى
وَذَكَرَ السَّيِّدَ عَمَرَ مَا سَنَذَكُرُهُ أَوْ آخِرَ هَذَا الْجَوَابِ. ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا الَّذِي

تقرر في التحرير على النمط المشروح هو الذي نعتقده وندين الله تعالى به . وكان بعض مشايخنا تغمده الله تعالى برحمته يجري على لسانه عند مرور اختلاف المتأخرين في الترجيح في مجلس الدرس وسؤال بعض الحاضرين عن العمل بأي الرأيين ، من شاء يقرأ لقالون ، ومن شاء يقرأ لورس . وأما التزام واحد على التعيين في جميع المواد وتضعيف مقابله ، فالحامل عليه محض التقليد - انتهى ما أردت نقله من فتاوى السيد عمر بحروفه .

ثم بعد كلام قدمه ، وقد رأيت نقلاً عن العلامة السد عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بلفظه باعلوي في آخر جواب طويل له . وإذا اختلف ابن حجر والرمل ، وغيرهما من أمثلهما ، فالقادر على النظر والترجيح يلزمه . وأما غيره فيأخذ بالكثرة ، إلا إن كانوا يرجعون إلى أصل واحد ، ويتخير بين المتقابلين كابن حجر والرمل ، خصوصاً في العمل كما حرره السيد عمر بن عبد الرحمن في فتوى له ، والله أعلم - انتهى .

فتأمل قوله وغيرهما من أمثلهما إلى آخره ، وذكر على سبيل التمثيل للمُتقاربين ابن حجر والرمل - انتهى من الفوائد المديّة ، ثم قال فيها بعد كلام طويل على أن الشيخ ابن حجر يوافق شيخ الإسلام في أكثر المسائل ، والرمل يوافق والده في أكثر المسائل ، نل جل مخالفاًه للتحفة يوافق فيها والده . والخطيب الشريفي لا يكاد يخرج عن كلام شيخه ،

شيخ الإسلام، والشهاب الرملي، لكر موافقته للشهاب أكثر من موافقته لشيخ الإسلام.

ولما سُئِلَ العلامةُ السيد عمر البصريُّ، رحمه الله، عن المغني للخطيب، والتُّحفة لابن حجر، والنُّهاية للجمال الرملي، يعني في توافق عباراتها، هل ذلك من وقع الحافر على الحافر، أو من استمذاذ بعضهم من بعض؟

أجاب السيد عمر، رحمه الله تعالى، بقوله: شرح الخطيب الشربيني مجموع من خلاصة شروح المنهاج مع توضيحه بفوائد من تصانيف شيخ الإسلام زكريا، وهو مُتقدِّم على التُّحفة، وصاحبه في رتبة مشايخ شيخ الإسلام ابن حجر، لأنه أقدم منه طَبقة.

ثم قال السيد عمر: وأما شرح شيخنا الجمال الرملي، فالذي يظهر لهذا الفقيه من سرِّه أنه في الرَّعِ الأول يُماشِي الخطيب الشربيني، ويُوَشِّح من التُّحفة، ومن فوائده واليه وغير ذلك. وفي الثلاثة الأرباع يُماشِي التُّحفة، ويُوَشِّح من غيرها - انتهى ما أردت نقله من فتاوى السيد عمر البصري.

وأقول: إن ابن حجر يستمدُّ كثيراً في التُّحفة من حاشية شيخه ابن عبد الحق على شرح المنهاج للجلال المحلي، والخطيب في المعني يستمدُّ كثيراً من كلام شيخه الشهاب الرملي، ومن شرح ابن شُهْبَه الكبير على المنهاج، كما يقضي بذلك السر والجمال الرملي كما قال السيد عمر، لكنه

يَسْتَمِدُّ كَثِيرًا مِنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ لِابْنِ حَجَرٍ أَيْضًا. فَهَؤُلَاءِ الْأَيْمَةُ
يَسْتَمِدُّ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَيَجُوزُ الْإِفْتَاءُ بِقَوْلِ كُلِّ مِنْهُمْ، سَوَاءً وَافَقَ
غَيْرَهُ مِنْهُمْ، أَمْ خَالَفَهُ، لَكِنْ مَعَ مُرَاعَاةِ مَا قَدَّمْنَا مِنْ اشْتِرَاطٍ أَنْ لَا يَكُونَ
ذَلِكَ الْقَوْلُ سَهْوًا، أَوْ غَلْطًا، أَوْ خَارِجًا عَنِ الْمَذْهَبِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ -
انتهى ما أردتُ التِّقَاطَهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْمَدِينِيَّةِ.

وَقَالَ فِي أَوَّلِهَا عِنْدَ نَقْلِهِ لِكَلَامِ السَّيِّدِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِيدَرُوسِ أَقُولُ . . . إِلَى أَنْ قَالَ:
وَإِذَا اجْتَمَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَابْنُ حَجَرٍ وَالشَّمْسُ الرُّمَلِيُّ وَالشَّرِيبِيُّ،
فَاعْتِمَادُهُمْ لِذِي الرُّتَبَةِ أَوْلَى، لِأَنَّ زَكَرِيَّا بَقِيَ اللَّهُ بِهِ كَانَ فِي الْغَايَةِ مِنْ
الْإِطْلَاعِ عَلَى النُّقُولِ، وَابْنُ حَجَرٍ بِمَعْرِفَتِهِ بِالْمَدْرَكِ وَاعْتِمَادِهِ مَا عَلَيْهِ
الشُّيْخَانِ، وَالْجَمَالُ الرُّمَلِيُّ بِالتَّحَرِّيِ فِي الْقُلِّ وَتَقْرِيرِ كُتُبِهِ مِنْ عُلَمَاءِ
الْأُمَّةِ أَهْلِ مِصْرَ، وَمِثْلُهُ الشَّرِيبِيُّ، لَكِنَّهُ كَثِيرًا مَا يُقَلِّدُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ،
وَمِثْلُهُ الشُّهَابُ الرُّمَلِيُّ. وَلَا يَجُوزُ مِنْ مُوَافَقَةِ ابْنِ قَاسِمٍ لِأَحَدِ الشُّيْخَيْنِ
ابْنِ حَجَرٍ وَالرُّمَلِيِّ، كَمَا حَقَّقَ ذَلِكَ مَنْ سَبَرَ كَلَامَهُمْ قَالَ السَّيِّدُ عَمْرُ
الْبَصْرِيُّ: إِنَّ مَنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ وَالرُّمَلِيُّ، فَلْيَعْتَمِدْ أَيُّهَا شَاءَ،
نَقَلَهُ عَنْهُ ثِقَاتُ النَّاسِ كَمَا وَجَدْتُهُ مَنقُولًا مِنْ خَطِّ الْمُحَقِّقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ
الرَّحِيمِ بَاكَثِيرٍ - انتهى مِنَ الْفَوَائِدِ الْمَدِينِيَّةِ مُلَخَّصًا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ.

فَقَدْ تَقَرَّرَ سَنَدُ اعْتِمَادِ سَادَتِنَا وَأَكَابِرِنَا آلِ أَبِي عَلَوِي وَسُكُوتِهِمْ عَنْ قَافِ
الْغَرَبِ لِلْوَجْهِ الْجَلِيِّ الَّذِي قَدَّمْنَا، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْجَعِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي لَمْ نَطْلِعْ

عليها واعتنايهم نفع الله بهم بتقويم الساجن وتطهيره باعتكافهم على الكتب الغزالية، وعملهم على مقتضاها.

قال بعض العلماء في مؤلف له من تلامذة الإمام ابن حجر المكي : فإنه انعقد إجماع العلماء على أنه لا يكتب لك من صلاتك إلا ما عقلت منها، وأما ما أتيت به من الغفلة، ولو حكم بصحته ظاهراً فهو إلى الاستغفار أحوج، لأنه إلى العقوبة أسرع.

وقال الفقيه إسماعيل المقرئ الزبيدي رحمه الله :

تُصَلِّيْ سَلَا قَلْبَ صَلَاةٍ بِمِثْلِهَا	يَكُونُ الْفَتَى مُسْتَوْجِبًا لِلْعُقُوبَةِ
تُظَلُّ وَقَدْ تُمْتَمَتْهَا غَيْرَ عِلْمٍ	تُرِيدُ احْتِيَاطًا رَكْعَةً بَعْدَ رَكْعَةٍ
فَوَيْلَكَ تَدْرِي مَنْ تُنَاجِيهِ مُعَرَّضًا	وَتَيْنَ يَدَيَّ مَنْ تَتَخَنَّى غَيْرَ مُخْبِتٍ
تُخَاطَبُهُ إِثَّاكَ نَعْبُدُ مُقْبَلًا	عَلَى غَيْرِهِ فِيهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ
وَلَوْ رَدُّ مَنْ بَاخَاكَ لِلغَيْرِ طَرَفُهُ	تَمَيَّزَتْ مِنْ غَيْظٍ عَلَيْهِ وَغَيْرَةٍ
أَمَا تَسْتَحْيِي مِنْ مَالِكِ الْمَلِكِ أَنْ يَرَى	صُدُودَكَ عَنْهُ بِأَقْلِيلِ الْمُرُوءَةِ
إِلَهِي أَهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَخُذْ بِيَا	إِلَى الْحَقِّ نَهْجًا فِي سَوَاءِ الطَّرِيقَةِ

ثم أتى بالقصة المشهورة في روض الرياحين وغيره، أن أناساً من الفقهاء قصدوا بعض الأولياء للرياسة، فلما صلى بهم إماماً لحن في القراءة لحنًا لا يغير المعنى، فتغيرت نيتهم فيه، ثم راحوا إلى النهر يغتسلون وطرخوا ثيابهم خارجه، فجاء الأسد وقعد على ثيابهم، فبقوا في الماء ولم يقدرُوا من خوف الأسد على الخروج من النهر. فحاء الشيخ

المذكور وأخذ بإذن الأسد وأقامه من ثيابهم، وقال له: قد قلت لك، لا تتعرض لأصيافي، ثم قال لهم مكاشفًا لما جرى منهم: لحنا في الظاهر وأعربنا في الباطن، فخافنا الأسد، وأنتم أعربتم في الظاهر ولحستم في الباطن فخفتم الأسد انتهى بمعناه.

وما اتخذ الله من وليٍّ جاهل، ولو اتخذه لعلمه، فكيف بما تقرر نقلًا، وزواة الثقات أبا عن جد، إن كثيرًا منهم رقاهم الله مقام الصديقية الكبرى حتى أن في مقبرة زبيل بتريم من آل أبي علوي عن الشيخ عبد الرحمن السقاف قال: فيها ثمانون قطبًا، أي بمن بلغ مقام القطبية الكبرى الذي يُقال لصاحبها الإنسان الكامل، فكيف من في وقت القطب الغوث الكبير السقاف في القرن الثامن ومن بعده إلى يومنا هذا في القرن الثالث عشر نفع الله بهم وأعاد علينا من أسرارهم وتركائهم في الدارين ورزقنا الأدب معهم والاقتضاء لأثرهم والاتباع لهم والابتداء بهم. وكثيرًا منهم بلغوا في العلم الطاهر رتبة الاجتهاد، وبعضهم يقول: أوتيت علمًا واسعًا لأحتاج معه إلى علم كل من على وجه الأرض، وعقلًا كذلك. وبعضهم يقول: أوتيت علم كذا في آية كذا حتى عد آلافًا مؤلفة من العلوم. وبعضهم يقول: إن الله أطعني على مساقبي الحق، قرأت أصول أهل الأصول، وبعضهم يقرر في المدرس أصول مذهب الإمام الشافعي وغيره، ثم يقرر أصولًا في المسئلة واستدلالات من الكتاب والسنة بما هو أولى مما استدلل به ذلك العالم، ثم يقول: لكن التمسك بمذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه مليح،

وبعضهم يحفظ الوسيط والوزير للإمام الغراني ووالده يحفظ الوسيط،
وبعضهم يحفظ التنبيه، ويكاد يحفظ المهذب، وبعضهم يحفظ المنهاج
وغیره، وبعضهم يحفظ كثيراً من قبيل الخارقة، وكثير منهم يحفظ
الإرشاد للمقري، والبعض دلالة على البقية. ومن أراد ذلك فليطالع في
الكتب المؤلفة في مساقهم، وما يحفظه أكابرهم العلماء المتبحرون، نفع
الله بالجميع وألحقنا بهم في خير ولطف وعافية، آمين.

قال فيهم الإمام المحقق العارف المحدث السيد محمد بن علي خرد
باعلوي في كتابه غرر البهاء الضوي: هم أشراف حسيثون سنيون غر
شبههم في الناس لقول الإمام سفيان الثوري رحمه الله: خمسة غر، أي
قل وجودهم، وذكر منهم الشريف السني، فطريقة هؤلاء المذكورين
وذريتهم سنية، وأخلاقهم نبوية، يعرف ذوو الإنصاف بديهة أنهم على
الحقيقة قادة سادة أشراف، لما اجتمع فيهم من جميل الأخلاق، ونحاسن
الأوصاف.

ثم قال بعد ما ذكر مناقب جملة من سادتنا آل أبي علوي: فتيقن، رحمك
الله، وتحقق بقلبك، وصافي عقيدتك، أن الذي ذكرت منهم في هذا
الكتاب من جملة أفراد المشايخ القدوة الأعيان الكمل المتمكنين، بدور
الهداية وضيائه، وشموس أنوار الحقيقة وتيجانها، جمعوا بين الشرائع
وطرائقها، وشربوا من شراب الحقيقة صفو شرايها، تجمعت لهم من
متفرقات العلوم والواردات ما لم يجتمع لغيرهم، ولم يتفق ليسواهم من
كمال الشرف النبوي والعلم العلي اللدني والسر العرفاني مع كمال

الزَّاهَةِ وَالطَّهَارَةَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَذَعِ وَالْحُظُوطِ النَّفْسَانِيَّةِ، مَعَ كَمَالِ
 الْإِتِّبَاعِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالِإِحْتِوَائِ عَلَى الْمَوَارِيثِ الْأَحَدِيَّةِ وَالْأَسْرَارِ
 الْمُحَمَّدِيَّةِ. فَكُنْ شَافِيًا بِالنُّظَرِ إِلَيْهِمْ مِنْ سَقِيمٍ، وَلَقِخَ بِسِرِّهِمْ مِنْ عَقِيمٍ،
 خَيُولُ مِنْهُمْ لِمَنْ تَعَلَّقَ بِهِمْ وَاعْتَقَدَهُمْ مُرَجَّةَ مُلْجَمَةٍ مُحَدِّقَةٍ، وَبِيرَانُ
 سُوءِ الظَّنِّ بِهِمْ وَالِإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِمْ وَعَدَمِ التَّأْدُّبِ لَهُمْ عُرْقَةٌ، وَهُمْ لِمَنْ
 اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَحْتَمِلْ بِهِمْ سُومُومٌ مُهْلِكَةٌ سَمِعْتُ بَعْضَ الْفُقَهَاءِ
 الْمُعْتَبَرِينَ يَرَوِي عَنِ الْفَقِيهِ الْعَلَّامَةِ الْوَلِيِّ الشَّهِيدِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بَلَحَاجٍ فَضْلًا أَنَّهُ قَالَ: فَحَصْتُ عَلَى أَكْثَرِ الْأَشْرَافِ فِي الْآفَاقِ،
 وَسَاءَلْتُ عَنْهُمْ الْوَارِدِينَ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَعَنْ صِفَتِهِمْ فَوَصَفُوا لِي
 وَعَرَّفُونِي أَخْبَارَهُمْ، فَمَا وَجَدْتُ عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ وَطَرِيقِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
 غَيْرَ بَنِي عَلَوِي الْحُسَيْنِيِّينَ الْحَضَرِيِّينَ، وَقَدْ قَالَ لِي الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 الشَّيْخِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَلَوِي: سَمِعْتُ وَالِدِي عَلِيًّا يَقُولُ: أَدْرَكْتُ
 الْمَاضِيَيْنَ مِنْ آلِ أَبِي عَلِيٍّ مَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُحْمَمُ، أَيُّ يَنْبُتُ شَارِبُهُ إِلَّا وَقْدُهُ
 مُكَاشَفٌ. شَعْرٌ:

فِي كُلِّ عَصْرِ لَنَا مِنْهُمْ شَمُوسٌ هُذًى إِذَا عَرَى الْجَوُّ نَسْنَقِي الْحَيَاءَ بِهِمْ
 وَإِنْ جَرَى حَدِثٌ عُذْنَا بِهِمْ وَإِذَا خَلُّوا قُبُورَهُمْ عُذْنَا بِتَرْبَتِهِمْ

وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ خَرِّقٍ عَنْ شَيْخِهِ الْكَبِيرِ
 الْعَلَّامَةِ الْعَارِفِ بِاللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بَا جَرْفِيلٍ أَنَّ أَهْلَ الْبَيْتِ أَفْضَلُ
 النَّاسِ، وَآلُ بَاعِلَوِي أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَيْتِ لِاتِّبَاعِهِمُ السُّنَّةَ، وَبِمَا اشْتَهَرَ

عَنْهُمْ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، وَحُسْنِ الْأَخْلَاقِ وَالْكَرَمِ وَالتَّقْوَى بِالِاتِّفَاقِ.
قُلْتُ: وَقَدْ رَأَيْتُ فِي فِتَاوَى الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَشْجَرِ، أَنَّهُ لَوْ
أَوْصِيَ لِأَشْرَفِ ذُرِّيَةِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ اعْتَبِرَ فِيهَا يَظْهَرُ زِيَادَةُ وَصْفِ
مَعْنَوِيٍّ مِنْ نَحْوِ عِلْمٍ وَتَقْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِتْوَى لِلْإِمَامِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ سُئِلَ نَفَعَ اللَّهُ بِهِ: هَلِ
الشَّرِيفُ الْحَاحِلُ أَفْضَلُ، أَمْ الْعَالِمُ، وَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِالتَّوْقِيرِ فِيهَا إِذَا اجْتَمَعَا
بِمَكَانٍ، وَأُرِيدَ تَفْرِيقُ نَحْوِ قَهْوَةٍ عَلَيْهِمَا، فَأَيُّهُمَا أَوْلَى بِالْبُدَاءَةِ؟ أَوْ أَرَادَ
شَحْصُ التَّقِيلِ، فَأَيُّهُمَا يَبْدَأُ، وَالْمُرَادُ بِالشَّرِيفِ الْمُتَشَبِّهِ لِلْحَسَنَيْنِ، كَرَّمَ
اللَّهُ وَجْهَهُمَا؟

أَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَرَفَعَ دَرَجَاتِهِ بِقَوْلِهِ: فِي كُلِّ مَيْمَنَةٍ فَضْلٌ عَظِيمٌ،
أَمَّا الشَّرِيفُ فَلِمَا فِيهِ مِنَ الْبَضْعَةِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي لَا يُعَادِلُهَا شَيْءٌ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ
بَعْضُ الْأَئِمَّةِ: لَا أَعَادِلُ بَبَضْعَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَدًا. وَأَمَّا الْعَالِمُ، فَلِمَا
فِيهِ مِنْ نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ وَهِدَايَةِ الضَّالِّينَ، فَهُمْ خُلَفَاءُ الرُّسُلِ وَرِثُوا
عُلُومَهُمْ وَمَعَارِفَهُمْ، فَيَتَعَيَّنُّ عَلَى الْمُؤَقِّقِ أَنْ يُرَاعِيَ لِكُلِّ مِنَ الْأَشْرَافِ
وَالْعُلَمَاءِ حَقَّهُمْ مِنَ التَّوْقِيرِ وَالتَّعْظِيمِ وَالْمَدُّوهِ بِهِ إِذَا اجْتَمَعَا الشَّرِيفُ
لِقَوْلِهِ ﷺ: «قَدِّمُوا قَرِيبًا وَلَا تَقْدِّمُوا شُهُودًا لِمَا فِيهِ مِنْ تِلْكَ الْبَضْعَةِ
الْكَرِيمَةِ - انْتَهَى.

فَإِذَا كَانَ هَذَا الْكَلَامُ فِي الشَّرِيفِ الْحَاحِلِ، كَمَا يُفْهَمُ مِنَ السُّؤَالِ
وَالْجَوَابِ، فَمَا بَالُكَ بِمَنْ جَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الشَّرَفِ وَالنِّسْبَةِ الصَّحِيحَةِ

لِلْحُسَيْنِ وَالْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالْكَرَمِ وَالرُّهْبِ وَالْوَرَعَ وَالتَّقْوَى، كَالسَّادَةِ
آلِ أَبِي عَلَوِي، لَا يَمْتَرِي فِي ذَلِكَ أَحَدٌ، وَانْعَقَدَ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ وَشُهْرَةُ ذَلِكَ
فِيهِمْ كَنَارٍ عَلَى عِلْمٍ.

وَأَمَّا الْكَفَاءَةُ فِي النِّكَاحِ، فَلَا يُقَابِلُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَسَتْ
الشَّرِيفُ الْجَاهِلُ لَيْسَ كُفُوزًا لَهَا ابْنُ الْعَالَمِ الَّذِي لَيْسَ شَرِيفٌ،
وَالشَّرِيفُ الْجَاهِلُ لَيْسَ كُفُوزًا لِابْنَةِ الْعَالَمِ. قَالَ فِي كِتَابِ الْفَوَائِدِ السَّنَّةُ:
إِعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ السَّيِّدِ وَالشَّرِيفِ يُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ وَالْعُرْفِ الْعَامِّ عَلَى كُلِّ مَنْ
سَادَ غَيْرُهُ وَشَرُفَ فِي قَوْمِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِيَّةِ الْغَرْبِ. وَأَمَّا الْعُرْفُ

(١) قَوْلُهُ فَسَتْ الشَّرِيفُ الْجَاهِلُ لَيْسَ كُفُوزًا لَهَا ابْنُ الْعَالَمِ الْح. وَتَكْمِلَةٌ لِمَعْنَاهُ، قَالَ فِي
نُعْيَةِ الْمُسْتَرَشِدِينَ «مُسْتَنْثَى» عَمِلَ سَادَةٌ آلِ أَبِي عَلَوِي. بَعَثَ اللَّهُ بِهِمْ، أَنَّهُمْ لَا يُرْعَوْنَ بِعَدِّ
صَحْبَةِ النَّسَبِ إِلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ صَدَقَتْ لَهُ وَسَلَامَةُ عَدْلِهِ وَعِلْمُهُمْ أَجْمَعِينَ شَأْنًا مِمَّا ذَكَرَهُ الْفَقْهَاءُ
مِنَ الْغُرَبِ وَالنُّعْدِ وَالصَّلَاحِ وَالْعِلْمِ وَالْحِرَفِ وَبَحُورِ طَلَبِ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ تَحْصِينُ
الشَّرِيعَةِ شَرِيفٍ بِثَلَاثٍ، وَلَا يَتَأَنَّ ذَلِكَ إِلَّا بِإِعْرَاضٍ عَنْ تِلْكَ التَّفَاصِيلِ الْح. سَمِعْتُ
وَقَدْ رَأَيْتُ فِي سَفِينَةِ عَدْلِ الْمَشَائِخِ آلِ نَازِرٍ بِعِيَاثٍ عَنِ السَّيِّدِ سَالِمِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ
سَالِمٍ مَا مِثْلَهُ: آلُ أَبِي عَلَوِي كُلُّهُمْ أَكْمَاءٌ، بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ وَأَمَّا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، فَسَتْ الْعَالَمُ
لَيْسَ كُفُوزًا لَهَا جَاهِلٌ، وَلَكِنْ آلُ أَبِي عَلَوِي ارْتَضَوْا أَنَّهُمْ أَكْمَاءٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَالِدَةٌ لَا
بِالْصُّفَاتِ وَفَدَا كَانَ مَهْرُهُمْ مِائَةُ أَوْقِيَّةٍ دَهَبٍ حَتَّى وَقَعَ وَقْتُ الشَّيْخِ عُمَرُ الْحَصَارِ، كَثُرَتْ سَائَتُهُمْ
وَلَمْ يَتَرَوْجَرْ لِقَلِّ الْمَقْدَرَةِ عَلَى مَهْرِهِمْ فَجَمَعَ الشَّيْخُ عُمَرُ آلَ أَبِي عَلَوِي وَجَعَلَ الْمَهْرَ حَمْسَ أَوْقِ
فَصَّةً، وَقَالَ الْوَلِيْمَةُ مَنْ قَدَرُ يَوْمٍ، وَإِلَّا فَلَا، وَأَوَّلَ مِنْ مَهْرِ سَائَةِ هَذَا الْمَهْرِ الشَّيْخُ عَبْدِ اللَّهِ
الْعَبْدَرُوسُ وَأَخُوهُ الشَّيْخُ عَلِيٌّ، وَصَارُوا آلَ أَبِي عَلَوِي هَذَا الْمَهْرَ بَصْفَةً وَاحِدَةً - انْتَهَى مِنْ حَقِّ
شَيْخِ سَالِمٍ سَعِيدُ نَكِيرٍ

الخاص الذي أجمع عليه أهل العصر سابقاً ولاجئاً من غير مُكرٍ عليهم
ولا مُعارضٍ أن السيد والشريف يختص بكل من هو منسوب إلى
الإمامين السطيين الحسن والحسين، وأُمهما البتول الطاهرة فاطمة بنت
الرسول ﷺ.

وأما لفظ السادة العلويين الآن رضي الله عنهم ونفع بهم، أو آل
باعلوي فيختص بمن هو من ذرية الإمام العارف بالله تعالى علوي بن
عبيد الله بن الإمام المهاجر أحمد بن عيسى، رضي الله عنهم، إذ شهرته
كنار على علم، وشمس ضحى لا غبار عليها ولا قثم، فلا يُساميهم
غيرهم من بقية السادة، أولاد الحسن والحسين في هذه النسبة الخاصة،
ولا يحومون حول جماهم، ولا يكافؤهم من بقية السادة سواهم -
انتهى.

قال في المشرع الروي في الباب الأول: إعلم، أرشدنا الله وإياك
للهداية، إن نسب السادة الأشراف بي علوي مُجمع عليه عند أهل
التحقيق، مُتواتر عند أرباب التوفيق، مشهور عند العلماء الأعيان،
مذكور في كتب أهل هذا الشأن . . . إلى أن قال: قوهم آل باعلوي،
إن هذا لأهل الديار الحضرمية، وإن لم يكن من وضع العريضة،
فيلزمون الكنية الألف بكل حال على لغة القصر، فيقولون لبني حسن
باحسن، ولبني حسين باحسين، ولبني علوي باعلوي. أقول: وقد نقل
السيد العلامة عبد الله بن السيد جعفر مدهر باعلوي عن خط السيد
العارف جعفر^(١) الصادق العيّدروس باعلوي، قال:

﴿مِهْمَةٌ جَلِيلَةٌ﴾ نَقْلُ حَرَكَةِ الْحَرْفِ إِلَى مَا قَبْلَهُ، قَالَ بَعْضُهُمْ لَعَلَّهَا
إِلَى مَا بَعْدَهُ لُغَةً لِحَمِيرٍ، كَقَوْلِهِمْ:

مَنْ يَأْتِمِر بِالْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ مُحَمَّدٌ مَسَاعِيهِ وَيُعَلِّمُ رَشْدَهُ
قِيلَ: أَصْلُهُ أَبَا الْخَيْرِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الْعَيْذُرُوسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَ بِهِ:

إِنَّ الْمُدَّرَ فِي الْأُمُورِ غَيْرُكَ فِي كُلِّ أَحْوَالِكَ وَفِي أُمُورِكَ
قَوْلُهُ: غَيْرُكَ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَأَصْلُهَا ضَمُّ الرَّاءِ، كَقَوْلِهِ «لَا إِلَهَ
غَيْرُكَ» بِالضَّمِّ. وَقَوْلُهُ: أَحْوَالِكَ، وَفِي أُمُورِكَ، بِفَتْحِ لَامِ أَحْوَالِكَ
وَأُمُورِكَ، وَالْأَصْلُ فِي الْجَمِيعِ الْكَسْرُ.

(١) كَمَا أَشَارَ إِلَى مَا ذَكَرَ الْحَبِيبُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُصْطَفَى الْعَبْدُرُوسِ فِي شَرْحِ فَصِيدَةِ «هَاتِ بَا
حَادِي» عِنْدَ قَوْلِ الْإِمَامِ الْعَدَبِيِّ: «إِنَّ الْمُدَّرَ فِي الْأُمُورِ غَيْرُكَ» الْخُ قَالَ «تَسِيهِ» أَعْلَمُ
أَوَّلًا أَنَّ نَقْلَ حَرَكَةِ الْأَخْبَرِ إِلَى مَا قَبْلَهُ عِنْدَ السُّكُونِ لُغَةٌ لِحَمِيرٍ، كَقَوْلِهِمْ «مَنْ يَأْتِمِر بِالْخَيْرِ». الْخُ
وَعَلَى هَذَا يَتِمُّ الشُّطْرَانُ الْأَوَّلَانِ هَا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْأَنْعَامِ، وَعَلَى لُغَةٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
أَيْضًا يَتِمُّ مَا عَلَيْهِ كَلَامُ أَهْلِ بِلَادِنَا مِنْ قَوْلِهِمْ «مَا فُلَانٌ»، وَأَصْلُهُ أَمَا فُلَانٌ، فَخُدَّتِ الْمَعْرُوفَةُ مِنْ
أَنَّ تَحْمِيضًا، وَمَعَهُ مَعَ الْحَدَفِ لُغَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ ثَبَرَتْ الْأَلْفَ مُطْلَقًا ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ بَصُرْتُ أَهْلَ الْعَرَبِ
عَلَى أَنَّ اللَّحَرَ فِي الْمَوْشِحِ الْبِمَايِ أَعْدَبَ وَأَطْرَبَ، فَبِعَرَانِهِ فِي نَحْوِهِ، وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ، «هَؤُلَاءِ
الْأَمْثَلُ بِصُلْحِ مَتَمِّ قَوْلِ الْقَاتِلِ لِحَتِّهِمْ مُعَرَّبٌ وَأَعَجَبْتُ مِنْ ذَا، إِنَّ إِعْرَابَ عِبَرِهِمْ مَلْحُونٌ - أَوْ
قَاسِمٌ

ومنه قول الشيخ عمر بن بحر: «باجير أدن من دار الحباب»،
قيل إن أصله «أبا جبير» فحذفت الهمزة تخفيفاً من أبي، كقول بعضهم
بجاطب زيد بن علي رضي الله عنهما:

يا باحسين والجدبدين الى متى أولاد ررة أسلموك وطاروا
أصله «أبا حسين»، «وأولاد زرة» هم السفلة من الناس، وكثيراً ما
يستعمله أهل حضرموت في مثل «يا بافلان» - انتهى بحروفه.

قال في المشرع الروي، قال الإمام ابن حجر في التُّحفة في باب
الوصايا منها: والشَّريفُ المنتسبُ من جهة الأب إلى الحسن أو الحسين،
لأنَّ الشَّريف وإن غمَّ كُلُّ رَفِيعٍ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَّ بِأَوْلَادِ فَاطِمَةَ، رضي الله
عنها، عرفاً مطرداً بعد الإطلاق انتهى.

ومثله السَّيدُ هو في الأصل من يفوق أقرانه، وخصَّه العُرفُ بِأَوْلَادِ
الحسين رضي الله عنها، في جميع الجهات الإسلامية من غير تكبر -
انتهى.

وقد قال في العقد النبوي أنَّ آل أبي علوي سُمُّوا بذلك بجدِّهم
الذي أوَّل من سُمِّيَ مِنْهُمْ علوي، نسبةً إليه علوي بن عبيد الله بن أحمد
بن عيسى بن محمد علي العريضي بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن
زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، زوج البنول، فاطمة
ابنة سيِّد المرسلين، محمد ﷺ أجمعين.

وقد عدَّ قائل السَّادة الأشراف نبي علوي، رضي الله عنهم،

الإمام العارف بالله زين العابدين بن عبد الله بن شيخ العيدروس،
 بلغوا مائة وخمسة وعشرين قبيلة، أكثرهم بخضرموت: وحدث
 خضرموت كما نقله الخبر المتصلع من العلوم عبد القادر بن شيخ
 العيدروس في كتابه النور السافر. وكذلك الإمام العارف بالله محمد بن
 أبي بكر ثلثه بأعلوي في المشرق الروي، وكذلك السيد العلامة عبد
 الرحمن بن محمد العيدروس في النبذة^(١) التي ألفها في زيارة النبي هود على
 نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، وكلهم نقلهم عن كتاب مفتاح
 السنة للإمام أبي بكر بن عبد الرحمن شراحيل، قال: خضرموت بلاد
 مشهورة متسعة من بلاد اليمن، تجمع أودية كثيرة، وهي بضم ميمها،
 وقد احتص بهذا الاسم وادي ابن راشد، طوله نحو مرحلتين أو ثلاث
 إلى قبر هود على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، ويطلق على بلاد
 كثيرة، وساجلها العين وبروم إلى الشحر، ونواحيها ونجدها من
 جردان، ونواحيها إلى قبر النبي هود على نبينا وعليه أفضل الصلاة
 والسلام، وما وراء ذلك إلى بلاد المهرة - انتهى.

وقد حصر^(٢) بعضهم عدد السادة الذين بخضرموت سنة ١٢٠٣

-
- (١) واسمها مدل المحمود في خدمة صريح سيدنا سي الله هود، لمؤلفها الشهير بصاحب الدثنة
 الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن حسين بن الشيخ عبد الله
 لعيدروس، وهي بحمد الله موحودة، ومثورة نسحها في نحو ثلاثين صفحة - انتهى كاته.
- (٢) وهو ما ذكره السيد العاقل علي بن شيخ بن محمد بن الشيخ شهاب الدين، وذلك لما
 وصلت الصلاة التي تقدر عشرة آلاف للسادة الفاطيين بها من سلطان المغرب محمد بن عبد الله بن
 سماعيل الحسي المعاهد، أيده الله بصره - انتهى من العوائد السنية - كاته

(ثلاث ومائتين وألف)، فبلغوا المقيمين غير المسافرين نحو العشرة
الآلاف، بارك الله لنا ولأهل جهتنا وللمسلمين بركة عامة في الدارين
مع العافية.

وقد قال فيهم قطب دائرة الإسلام خاتمة الأكابر الشيخ عبد الله بن
علوي الحداد في كتابه رسالة المعاونة. وقد كان الإمام المهاجر جد السادة
بني علوي سيدي أحمد بن عيسى بن محمد بن علي بن الإمام جعفر
الصادق، رضي الله عنه، لما رأى ظهور البدع، وكثرة الأهواء،
واختلاف الآراء بالعراق، هاجر منها، ولم يزل نفع الله به يتنقل في
الأرض حتى أتى أرض خصرموت، فأقام بها إلى أن توفي، بارك الله في
عقبه حتى اشتهر، فهم الجُم الغفير بالعلم والعبادة، والولاية والمعرفة.
ولم يعرض لهم ما عرض لجماعات من أهل البيت النبوي من انتحال
البدع، واتساع الأهواء المضلة ببركات نية هذا الإمام المؤمن، وفراره
بدينه من مواضع الفتن. فالله تعالى يحزيه عنا أفضل ما جزى والدا عن
ولده، ويرفع درجته مع آباءه الكرام في عليين، ويلحقنا بهم في خير
وعافية غير مبذلين ولا مفتونين، إنه أرحم الراحمين - انتهى.

ومن كلامه رضي الله عنه: ما عاد في هذا الزمن أحسن من طريقة
آل باعلوي، وقد أقرهم بذلك أهل اليم مع بدعتهم، وأهل الحرمين
مع شرفهم، وما بقي إلا المفاضلة بينهم، بعضهم بعضاً، وهي طريقة
نبوية، ولا يستجد بعضهم إلا من بعض، فإن حصل لهم مدد من
غيرهم، فهو بواسطة أحد منهم.

ومن كلامه رضي الله عنه وبعث به، قوله: إن طريق السادة بني
 علوي أقوم الطرق وأعدّها، وسيرتهم أحسن السير وأمثلها، وإثمهم على
 الطريق المثل، والمهيح الأفيح، والمشرع الأوضح، والسبيل الأسلم
 الأصلح، ولا ينبغي لخلفهم أن يتهموا بغير المنهج الذي درج عليه
 أسلافهم، ولا أن يميلوا عن طريقهم وسيرتهم باتباع غيرهم،
 والإنجرار بجره، وإلقاء القياد إلى من يدعي التسليك والتحكيم ممن
 يخالف ظاهره سيرة آل أبي علوي وطريقهم، لأنها التي شهد لصحتها
 الكتاب والسنة الكريمة، والآثار المرضية. وسير السلف الكامل تلقوا
 ذلك سلفاً عن خلف، وأباً عن جد إلى النبي ﷺ، وهم في ذلك
 متفاوتون، فمن فاضل وأفضل، وكامل وأكمل، إنما كان ينبغي
 ونحسب لمن كان منهم أن يدعوا الناس إلى طريقهم، وما كانوا عليه.

وينبغي لمن أخذ منهم عن الغير أن يكون أحذّه على سبيل التشرّك
 مع تمسكه بسيرة سلفه، وما من أهل طريق إلا وقد خلطوا وبدّلوا
 وخالفوا هدي سلفهم ما عدا آل أبي علوي، ولا يبعد أن تكون لأكابر
 آل أبي علوي في الآخرة رتبة ومزية ليست لغيرهم من الأكابر، لما كانوا
 عليه من الضعف والحمول وعدم الشهرة، وانتشار الصيت والذكر مع
 عظم الحال وجلالة لقدر - انتهى، ذكر ذلك في غاية القصد والمراد

وفي تثبيت الفؤاد للشجر الأحسائي، قال فيه: لا تخلو الزمان من
 أفاضل آل أبي علوي حتى يخرج المهدي الموعود به، إما خامل مستور أو
 ظاهر مشهور - انتهى جميع ذلك من كتاب الفوائد السنية. فإن أردت

أَنْ تَعْرِفَ طَرِيقَةَ آلِ أَبِي عَلَوِي وَشَرَحَهَا وَمَا هُمْ عَلَيْهِ وَفَضَائِلَهُمْ،
فَعَلَيْكَ بِهِ، فَمَا أَظُنُّكَ تَجِدُ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ.

وَإِذَنْ قَدْ انْتَهَى بِنَا الْكَلَامُ فِي السَّادَةِ آلِ أَبِي عَلَوِي إِلَى هُنَا، فَمَا
حَاجَةٌ لِذِكْرِ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَكَابِرِ يَمُنُّ لَا يُحْصَى كَثْرَةُ بِحَضْرَمَوْتٍ، فَحَذَارٍ
مِنْ سُوءِ الظَّنِّ بِهِمْ، لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِسُوءِ الْخَاتِمَةِ، وَلِحُومِ الْعُلَمَاءِ مَسْئُومَةٍ.

قَالَ الشَّيْخُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ: وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ
حَيْثُ أَمَكَّنَهُ عَدَمُ الْإِنْتِقَادِ عَلَى السَّادَةِ الصُّوفِيَّةِ، نَفَعْنَا اللَّهَ بِمَعَارِفِهِمْ،
وَأَفَاضَ عَلَيْنَا بِوَاسِطَةِ مَحَبَّتِنَا لَهُمْ مَا أَفَاضَ عَلَى خَوَاصِّهِمْ، وَنَظَّمْنَا فِي
سَبْلِكَ اتِّبَاعِهِمْ، وَمَنْ عَلَيْنَا بِسَوَابِغِ عَوَارِفِهِمْ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لَهُمْ فِي أَحْوَالِهِمْ
مَا وَجَدَ لَهُمْ مَحْمَلًا صَحِيحًا، يُخْرِجُهُمْ عَنْ ارْتِكَابِ الْمُحَرَّمِ. وَقَدْ شَاهَدْنَا
مَنْ بَالَغَ فِي الْإِنْتِقَادِ عَلَيْهِمْ مَعَ نَوْعِ تَعْصُبٍ، فَابْتِلَاءُ اللَّهِ بِالْإِنْحِطَاطِ عَنْ
مَرَاتِبِهِ، وَأَزَالَ عَنْهُ عَوَائِدَ لُطْفِهِ وَأَسْرَارَ حَضْرَتِهِ، ثُمَّ أَذَاقَهُ الْهَوَانَ وَالذُّلَّةَ،
وَرَدَّهُ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ، وَاسْتَلَاهُ بِكُلِّ عِلَّةٍ وَبِحِجَّةٍ. فَتَعَوَّذْ بِكَ اللَّهُمَّ مِنْ
هَذِهِ الْقَوَاصِمِ الْمُرْهِفَاتِ، وَالْبَوَاتِرِ الْمُهْلِكَاتِ، وَنَسْأَلُكَ أَنْ تَنْظِمَنَا فِي
سَبْلِكِهِمِ الْقَوِيَّ الْمَتِينِ، وَأَنْ تَمُنَّ عَلَيْنَا بِمَا مَنَنْتَ عَلَيْهِمْ حَتَّى نَكُونَ مِنَ
الْعَارِفِينَ وَالْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ - انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِيهَا: وَعَلَيْكَ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ يَظْهَرَ لَكَ الْحَقُّ،
وَأَنْتَ تَتَحَلَّى بِالصُّدُقِ بِمُطَالَعَةِ إِحْيَاءِ الْغَزَالِيِّ، وَرِسَالَةِ الْإِمَامِ الْعَارِفِ
الْقَشِيرِيِّ، وَعَوَارِفِ الْمَعَارِفِ لِلشَّهْرِ وَرِدِّي، وَالْقُوتِ لِأَبِي طَالِبٍ

المَكِّي، فَإِنَّ هَذِهِ الْكُتُبَ نَافِعَةٌ مُبَيَّنَةٌ لِأَحْوَالِ الصَّادِقِينَ، وَنَلَيْسَاتِ
 الْمُبْطِلِينَ، وَالْحَامِلَةُ عَلَى مَعَالِي الْأَخْلَاقِ، وَإِثَارِ الْفَقْرِ وَالْإِمْلَاقِ، وَإِدْمَانِ
 الطَّاعَةِ، وَمُلَازِمَةِ الْعِبَادَاتِ، سِيَّمَا الْجَمَاعَاتِ، وَالْإِعْرَاضِ عَنْ
 سَفَاسِفِ أَقْوَامٍ غَلَبَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ، فَسَوَّلَ لَهُمُ الْقَبِيحَ حَسَنًا، وَالْمُنْكَرَ
 مَعْرُوفًا، وَالْمَذْمُومَ مَمْدُوحًا، فَاسْتَغْرَقُوا فِي بَحَارِ شَهَوَاتِهِمْ، وَقَبَائِحِ
 اعْتِقَادَاتِهِمْ وَإِرَادَاتِهِمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا، أَوْ
 يُحْكِمُونَ وَضْعًا، وَفَقْنَا اللَّهَ بِمَعْرِفَةِ عُيُوبِ أَنْفُسِنَا، وَأَجَارْنَا مِنْ شَهَوَاتِهَا،
 وَأَدَامَ عَلَيْنَا رِضَاهُ مَعَ السَّلَامَةِ، مِنْ كُلِّ فِتْنَةٍ وَجَحَنَةٍ، فِي هَذِهِ الدَّارِ إِلَى أَنْ
 نَلْقَاهُ، إِنَّهُ الْجَوَادُ الْكَرِيمُ، الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ - انتهى .

وَحَيْثُ انْتَهَى بِنَا الْكَلَامَ إِلَى هُنَا، فَلْنَقْصِرْ عَنَّا الْقَلَمَ، وَخَيْرُ
 الْكَلَامِ مَا قَلَّ، وَعَلَى الْمَطْلُوبِ دَلٌّ .

وَلَمَّا نَقَلْنَا إِنْ قَافَ الْعَرَبُ لُغَةً مُضَرِيَّةً، فَلْتَبَرَّكَ بِذِكْرِ مُضَرَ، نَفَعَ اللَّهُ
 بِهِ . قَالَ فِي تَارِيخِ الْحَمِيْسِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ الدِّيَّارِيكْرِيِّ، رَحِمَهُ
 اللَّهُ تَعَالَى: وَرَوَى مَيْمُونُ بْنُ مَهْرَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا مُضَرَ وَرَبِيعَةَ فَإِنَّهُمَا كَانَا
 مُسْلِمَيْنِ». وَقَالَ ﷺ فِيهَا يُرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فَالْحَقُّ مَعَ
 مُضَرَ. وَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِلًا يَقُولُ:

إِنِّي أَمْرُؤُ جَهْرِيٌّ حِينَ تَنْسِبُنِي لَا مِنْ رَبِيعَةَ أَبَائِي وَلَا مُضَرَ
 فَقَالَ ﷺ: ذَلِكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ .

وَمَا يُؤْتِرُ مِنْ حُكْمٍ مُضَرِّ بْنِ نِزَارٍ وَوَصَايَاهُ : مَنْ يَزْرَعُ شَرًّا يَحْصُدْ
نَدَامَةً ، وَخَيْرُ الْخَيْرِ أَعْجَلُهُ ، فَاحْمِلُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى مَكْرُوهِهَا فِيمَا أَصْلَحَكُمْ
وَاصْرِفُوا عَنْ هَوَاهَا مَا يُفْسِدُهَا ، وَلَيْسَ بَيْنَ الصَّلَاحِ وَالْفُسَادِ إِلَّا صَبْرٌ
فُوقَ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِأُمِّ النَّبِيِّ ﷺ أَمِينَةُ بِنْتُ
وَهَبٍ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْإِسْتِدْلَالَ وَأَطَالَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ ، بِأَنَّ آبَاءَ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ
ﷺ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ ، ذَكَرَهُ اسْتِطْرَافًا .

أَخْرَجَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي تَارِيخِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : كَانَ
عَدْنَانُ وَمَعْدُ وَرَبِيعَةُ وَمُضَرٌّ وَخُزَيْمَةُ وَأَسَدٌ عَلَى مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
فَلَا تَذْكُرُهُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ .

وَأَخْرَجَ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ مِنْ مُرْسَلٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ ؛
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَسُبُّوا مُضَرَ ، فَإِنَّهُ كَانَ قَدْ أَسْلَمَ » . وَفِي الرُّوْضِ
الْأَنْبِقِ لِلشَّهْهَلِيِّ : « لَا تَسُبُّوا إِيَّاسَ ، أَيُّ ابْنِ مُضَرَ ، فَإِنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا » .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ تَقَدَّمَ : فَثَبَّتَ بِهَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ أَجْدَادَهُ ﷺ مِنْ
إِبْرَاهِيمَ إِلَى كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ وَوَلَدِهِ مُرَّةً مَنْصُوصٌ عَلَى إِيْمَانِهِمْ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ
فِيهِمْ اِثْنَانُ . وَبَقِيَ بَيْنَ مُرَّةٍ وَبَيْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَرْبَعَةُ آبَاءٍ ، وَهُمْ كِلَابٌ ،
وَنُصَيٌّ ، وَعَبْدُ مَنْافٍ ، وَهَاشِمٌ ، وَلَمْ أَظْفَرْ بِنَقْلِ لَاحِظٍ وَلَا بِهَذَا . وَبَقِيَ
ثَلَاثَةُ أَدِلَّةٍ ، أَيُّ فِي إِسْلَامِهِمْ الخ الثَّلَاثَةُ ، فَانْظُرْ فِيهِ - انْتَهَى .

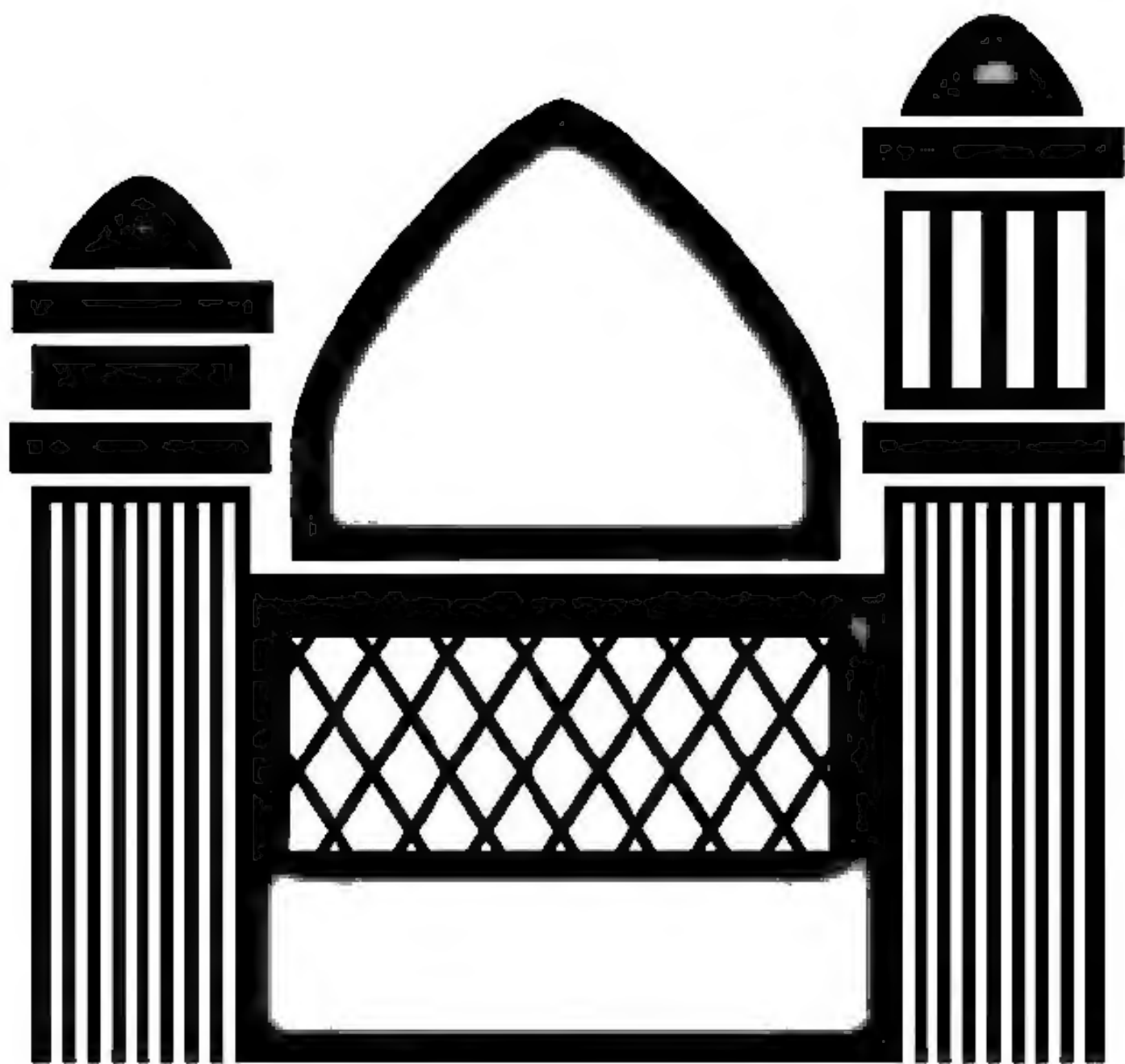
قُلْتُ : وَقَدْ جَزَمَ بِذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْهَمَزِيَّةِ ، بِأَنَّ آبَاءَ النَّبِيِّ
مُحَمَّدٍ ﷺ كُلُّهُمْ فِي الْجَنَّةِ . وَقَالَ فِي تَارِيخِ الْخَمِيسِ قَبْلَ النُّقْلِ الْمُتَقَدِّمِ

بَنَحَوْ خَمْسَ وَرُقٍ فِي ذِكْرِ الْآبَاءِ الْكَرَامِ . وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ عَنْ
 ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنْ أَبَوَيْهِ ، فَقَالَ : مَا سَأَلْتُ لَهَا
 رَبِّي فَيُعْطِيَنِي فِيهِمَا ، وَإِنِّي لَقَائِمٌ يَوْمَئِذٍ الْمَقَامَ الْمَحْمُودِ . فَهَذَا يُلَوِّحُ أَنَّهُ
 يَتَرَجَّى الشُّفَاعَةَ عِنْدَ الْإِمْتِحَانِ . وَقَدْ صُرِّحَ بِهَذَا التَّلْوِيحِ فِي حَدِيثٍ
 أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ فِي فَوَائِدِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ : « إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شَفَعْتُ لِأَبِي وَأُمِّي وَعَمِّي أَبِي طَالِبٍ وَأَخِي لِي فِي
 الْجَاهِلِيَّةِ » . أَوْزَدَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ ، وَهُوَ مِنَ الْحِفَاطِ وَالْفُقَهَاءِ فِي كِتَابِ
 دَخَائِرِ الْعُقَبِيِّ فِي مَنَاقِبِ ذَوِي الْقُرْبَى . وَقَالَ : إِنْ ثَبَتَ هَذَا فَهُوَ فِي حَقِّ أَبِي
 طَالِبٍ مُؤَوَّلٌ عَنْهُ بِتَخْفِيفِ الْعَذَابِ ، كَمَا وَرَدَ فِي الصَّحِيحِ ، لِأَنَّ أَبَا طَالِبٍ
 أَدْرَكَ الْبِعْثَةَ ، وَلَمْ يَصِحَّ إِسْلَامُهُ - انتهى .

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبُّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ،
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

فَرَجَمَ اللَّهُ أَمْرًا ذَا مَعْرِفَةٍ وَأُطْلَاعٍ عَلَى النُّقُولِ الصَّحِيحَةِ ، وَفَهُمُ
 ثَائِبٌ رَأَى الْخَلَلَ فِيهَا نَقْلَتَاهُ فَأَصْلَحَهُ ، أَوْ رَأَى مَا وَافَقَهُ وَصَحَّ عِنْدَهُ ،
 فَدَعَا لِجَمَاعِهِ هَذِهِ الرُّسَالَةَ بِالْغُفْرَانِ وَالْعَفْوِ عَنِ السَّيِّئَاتِ ، وَحُسْنِ الْخِتَامِ
 عِنْدَ الْمَمَاتِ .

وَصَلَّى اللَّهُ
 عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ



نُزُومَةُ الْعِيدِ رُفْسُ الْعِلْمِيَّةِ
مُحَوِّطَةُ الْمَلِكِ عَلَوِي بَتْرِيم